



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

**دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي
(دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019)**

إشراف الأستاذ:

◦ د. خميسي قايدي

إعداد الطالبتين:

◦ مروى قاسمي

◦ دنيا ترايكية

الإهداء

طالما افتخر بي وأراد لي أن أكون في أعلى المراتب، إلى من
تعلمت منه أن النور لا تطوى أجنحتهما طالما أن هناك قمر لم
تصلها بعد، إلى الإنسان العظيم

أبي الغالي

إلى التي تجيء قبل البدء، وقبل الكل، وقبل القبل، إلى التي تنير
دربي بنورها الملائكي

أمي الغالية

إلى نيساني الأخضر، وربيعي الأكثر جمالا، إلى من مكانها القلب، أختي
حبيبتتي ونزالها الصغير "ميرال"

إلى من إليهما أنتمى، إخوتي، عزي وفخري، "رايح" "عماد" "إسماعيل"

إلى الحي الذي لا يموت في قلبي، أخي "بدر" رحمه الله

إلى كل من كان مكانه القلب

مروى

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شربة جرعة ماء من هذا العلم

الواسع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ملائكي في الحياة ومن كان دعاؤها

سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل اقتدار

والدي العزيز

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي أختي، أخوتي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدن من أمي إلى من عرفته كيف أجدهم

وعلموني كيف لا أضيعهم صديقاتي العزيزات

إلى كل من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة

دنيا

الشكر

الحمد لله الذي أفاض علينا من فضله وعلمه ونعمه، ويسر لنا الأمور كلما
ما علمنا منها وما لم نعلم، وأعاننا على إتمام دراستنا

يسعدنا أن نتقدم بكل كلمات ومعاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ
المشرف الدكتور "فايدي خميسي" إلى من شرفنا بقبوله الإشراف على
مذكرتنا، فكان خير معين حبه لو يأل جهداً في إرشادنا وتوجيهنا، فمن
الجميل أن يضح الإنسان هدفاً في حياته، والأجمل أن يثمر هذا الهدف
طموحاً يساوي طموحكم

وأخيراً نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من وقف إلى
جوارنا وقدم لنا يد العون من مشورة علمية أو توجيه دائم لنا وكل من
هد من عزيمتنا،

جزاهم الله عنا خير الجزاء

ملخص:

اكتسب موضوع الشمول المالي أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، حيث تكمن أهمية الشمول المالي في دوره المتمثل في اجتذاب المدخرات الضائعة إلى مظلة النظام المالي الرسمي، كما يساهم في توسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي ليشمل كافة فئات المجتمع، من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي، من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته، وبيان أثره على تحسين معدلات الأداء المالي للبنوك الجزائرية، بالاعتماد على أسلوب التحليل لمؤشرات الشمول المالي من جهة، ومؤشرات قياس الأداء من جهة أخرى.

تم التوصل إلى أن الجزائر لا تزال متأخرة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع، فالمؤشرات المقاسة تعكس مستوى أقل من المطلوب مقارنة مع دول العالم، وهو ما يستدعي تبني إستراتيجية وطنية للرفع من عمق القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، الأداء البنكي، الخدمات المالية، عمق القطاع المصرفي.

Abstract:

The issue of financial inclusion has gained increasing importance after the last global financial crisis in 2008 by economic policy makers, where the importance of financial inclusion lies in its role of attracting lost savings to the formal financial system, and also contributes to expanding the activities of the banking system to include all segments of society, Through the universalization of financial and banking services.

This study aims to identify the role of financial inclusion in improving banking performance, by reviewing the concept of financial inclusion and its importance, and showing its impact on improving the financial performance rates of Algerian banks, based on the method of analysis of financial inclusion indicators on the one hand, and performance measurement indicators on the other.

It was concluded that Algeria is still lagging behind in improving the efficiency of financial services access to various segments of society, the measured indicators reflect a lower level than is required compared to the countries of the world, which calls for the adoption of a national strategy to raise the depth of the Algerian banking sector.

Keywords: Financial inclusion, banking performance, financial services, banking sector depth.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
ا	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
ب	مقدمة
29-2	الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والأداء البنكي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي
03	المطلب الأول: ماهية الشمول المالي
05	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي
06	المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي
12	المطلب الرابع: أهمية وأهداف الشمول المالي
15	المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء البنكي
15	المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي ومبررات الاهتمام به
17	المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي
24	المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء البنكي
26	المطلب الرابع: علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي
29	خلاصة
60-31	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لعلاقة الشمول المالي بالأداء البنكي
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر
32	المطلب الأول: تحليل بعد الوصول إلى الخدمات المالية
35	المطلب الثاني: تحليل بعد استخدام الخدمات المالية
37	المطلب الثالث: تحليل بعد جودة الخدمات المالية
40	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية
40	المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة
41	المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي باستخدام مؤشرات الربحية
46	المطلب الثالث: تقييم الأداء البنكي باستخدام مؤشرات السيولة
51	المبحث الثالث: انعكاسات الشمول المالي على الأداء البنكي
51	المطلب الأول: تحليل علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي
55	المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر
57	المطلب الثالث: سبل تفعيل الشمول المالي في الجزائر

61	خلاصة
63	خاتمة
67	قائمة المراجع
72	قائمة الملاحق
77	قائمة المختصرات

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق:

أولا / قائمة الجداول:

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	10-11-12
02	نسب ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية	33
03	نسب السحب من ماكينة الصراف الآلي	34
04	نسب الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية	35
05	نسب الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية	36
06	نسب دفع أو تلقي مدفوعات رقمية	38
07	نسب الاستبعاد المالي لسنة 2017	38
08	لمحة عن الوكالات البنكية محل الدراسة	40
09	نسب الربحية المستخدمة في تقييم الأداء البنكي	41
10	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة	42
11	معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة	43
12	مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري	45
13	نسب السيولة المستخدمة في تقييم الأداء البنكي	46
14	المعدل النقدي للبنوك محل الدراسة	46
15	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة	48
16	مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الجزائري	50

ثانيا / قائمة الأشكال:

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	07
02	مؤشرات قياس الأداء المصرفي	18
03	محاوور بطاقة الأداء المتوازن	24
04	ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية	34
05	السحب من ماكينة الصراف الآلي	35
06	الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية	36
07	الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية	37
08	دفع أو تلقي مدفوعات رقمية	38
09	نسب الاستبعاد المالي لسنة 2017	39
10	العلاقة بين ملكية الحسابات المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية	51
11	العلاقة بين الاقتراض ومعدل العائد على الأصول	52
12	العلاقة بين الادخار والمعدل النقدي	53
13	العلاقة بين دفع أو تلقي مدفوعات رقمية ومعدل العائد على الأصول	54

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

55	العلاقة بين الاستبعاد المالي ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	14
59	العناصر الرئيسية لإستراتيجية الشمول المالي	15

ثالثا/ قائمة الملاحق:

الصفحة	المحتوى	الرقم
72	نسب السيولة والربحية للبنوك محل الدراسة	01
74	معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	02

هذه هي

يشهد العالم طفرة تكنولوجية كبيرة، تعمل على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية والنقدية، ولعل من أبرز التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهور مصطلحات جديدة في قاموس الباحثين الاقتصاديين، ويعد مصطلح "الشمول المالي" أحد تلك المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، نظرا لما يعكس مفهوم الشمول المالي من قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية، في الوصول واستخدام كافة الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة والمتمتعة بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار تنافسية منخفضة مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية، فقد حظيت أبعاده ومؤثراته وتأثيراته وبشكل خاص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، واضطلع المجتمع الدولي من خلال مجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي والعربي ومجموعة البنك الدولي بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة به، ومحاولة استخدام وابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات الاستخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن مساهمته في تحسين الأداء المالي للبنوك، الذي يهتم هو الآخر بتدنية تكاليفه ورفع عوائده، ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي.

لم تستثنى الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام واسع لموضوع الشمول المالي كسبيل لتدعيم العمق المالي، وكمركز لتصويب مسار جهازها المصرفي، فاتخذت منه توجها استراتيجيا من خلال تبنيها لمبادئ تنمائي وطبيعية اقتصادها وتطلعاتها المستقبلية.

1. إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق فإن التطرق لموضوع الشمول المالي في الجزائر محل الدراسة، وما له من انعكاسات على أداء البنوك الجزائرية له أهمية بالغة، كونها تمكن من تحليل واقع النظام المصرفي الجزائري والوقوف على أهم تحديات الشمول المالي وتقديم سبل لتفعيله، ومن هنا نتضح لنا معالم إشكالية دراستنا المتمثلة في:

- ما مدى وجود علاقة بين الشمول المالي والأداء البنكي في الجزائر؟
- 2. الأسئلة الفرعية:** من خلال مشكلة الدراسة تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:
 - ما المقصود بالشمول المالي؟
 - ما مدى انتشار الشمول المالي في الجزائر؟
 - هل يساهم الشمول المالي في زيادة ربحية البنوك الجزائرية؟
 - هل يحسن الاستبعاد المالي من سيولة البنوك الجزائرية؟
 - ما هي متطلبات نجاح الشمول المالي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية على هذه الأسئلة تم إدراج الفرضيات التالية:

- بلغ الشمول المالي في الجزائر أعلى مستوياته.
- لا يساهم الشمول المالي في زيادة ربحية البنوك الجزائرية.
- لا يحسن الاستبعاد المالي من سيولة البنوك الجزائرية.
- من متطلبات نجاح الشمول المالي في الجزائر تبني إستراتيجية وطنية.

4. أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- حداثة موضوع الشمول المالي.
- قلة الدراسات حول الشمول المالي المرتبطة بأداء البنوك الجزائرية.
- ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.

5. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في:

الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر، والتحسيس بأهميته كمسلك حتمي للنهوض بالقطاع البنكي وتطويره، ومدى إسهامه في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الكلي، انطلاقاً من تحديد العقبات التي تواجهه ومن ثم الخروج بسبل ناجعة لتفعيله.

6. أهداف الدراسة: تم إعداد هذه الدراسة بغية تحقيق جملة من الأهداف منها:

- التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي انطلاقاً من تحسينه للأداء البنكي.
- التعرف على مدى وصول عملاء البنوك الجزائرية للخدمات المالية.
- التعرف على مدى استخدام عملاء البنوك الجزائرية للخدمات المالية.
- التعرف على جودة الخدمات المالية المقدمة لعملاء البنوك الجزائرية.
- قياس ربحية وسيولة البنوك الجزائرية بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء البنكي.

7. منهج الدراسة: سنتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي عند الطرح

النظري للمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والأداء المالي للبنوك، أما المنهج التحليلي فيظهر من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي من جهة والأداء البنكي من جهة أخرى، ومحاولة الربط بينهما.

8. أدوات الدراسة: اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الأدوات المتمثلة في البحث المكتبي القائم على

الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجلات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية للإلمام بالجانب النظري للموضوع، كما تم الاعتماد على المواقع الرسمية للبنوك الجزائرية محل الدراسة، والموقع الرسمي لبنك الجزائر، بالإضافة إلى الإحصائيات والتقارير المنشورة بغرض جمع المعطيات والبيانات الكمية.

9. حدود الدراسة: لإعداد هذه الدراسة تم التقيد بالحدود التالية:

➤ الإطار الزمني: تتمثل حدود الدراسة الزمانية في الفترة (2011-2019).

➤ الإطار المكاني: تتمثل حدود الدراسة المكانية في عينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

10. الدراسات السابقة: نعمل من خلال هذه النقطة على إبراز أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية، باللغة العربية واللغة الأجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

أ. الدراسات باللغة العربية:

➤ ردور أسماء، حركات سعيدة، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، الجزائر، 2020: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة كون أن قياس أثر الشمول المالي كان على النمو

الاقتصادي الذي عبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.

➤ محمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 03، الجزائر 2018: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من المعرفة ومحو الأمية المالية كمتغيرات مستقلة من جهة، ومستوى الشمول المالي في العالم كمتغير تابع من جهة أخرى، تضمنت الدراسة كل دول العالم التي لديها جميع المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وبلغ إجمالي عددها 116 دولة إضافة إلى هونغ كونغ كإقليم إداري خاص، أي بمجموع 117، تم الكشف عن وجود علاقة تأثيرية بين محو الأمية المالية، والمعرفة والشمول المالي.

إذ تم التوصل إلى أن محو الأمية المالية تفسر ما مقداره 84.7% من قيمة التغيرات في الشمول المالي في العالم، وعند أخذ المعرفة إلى جانب محو الأمية المالية، تضاف قوة تفسيرية مقدارها 1.8% للنموذج، حيث تبلغ القوة التفسيرية لمحو الأمية المالية والمعرفة مع بعضهما البعض 86.5% من قيمة التغيرات في الشمول المالي في العالم.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة باختيار الشمول المالي كمتغير تابع وتحليل العلاقة بينه وبين متغيري المعرفة ومحو الأمية كمتغيرين مستقلين، بالإضافة إلى اختيار كل دول العالم كعينة للدراسة.

➤ **حدة بوتينية، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الأول، الجزائر، 2018:** يهدف البحث إلى التعرف على دور أبعاد الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال إجراء بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها 20 مصرفاً، وبيان العلاقة بين أبعاده المتمثلة ب: (وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء) والميزة التنافسية، اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات عن أفراد العينة البالغ عددها 377 فرداً. أظهر البحث عدة نتائج أهمها وجود علاقة تأثير قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية، وفسرت ما نسبته 84% من التغيرات في الميزة التنافسية، وأن بعد جودة الخدمات المالية يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في الميزة التنافسية، حيث فسر ما نسبته 69% من التأثير الكلي على الميزة التنافسية.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة كون العلاقة المدروسة كانت بين أبعاد الشمول المالي والميزة التنافسية، كما تم اعتماد الاستبانة كأداة للدراسة.

➤ **شكرين محمد، أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر، 2021:** يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الخدمات المالية الرقمية، ودورها في إضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي، وكيف أن جائحة كوفيد 19 أظهرت مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تحليل الإحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة، مع محاولة مناقشة أهم التحديات التي تواجه تحسين الشمول المالي الرقمي كتطوير البنية التحتية والتثقيف المالي ومقاومة جماعات المصالح. وتم هذا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن رقمنة الخدمات المالية الرقمية في الجزائر ينبغي أن يتم في إطار إستراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي برؤية واضحة وخطة عمل قابلة للتنفيذ.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة من خلال تركيزها على أهمية الخدمات المالية الرقمية، وما تقدمه من تحسينات لمستوى الشمول المالي في الجزائر.

ب. الدراسات باللغة الأجنبية:

➤ عبد الكريم زهير حدفي، محمد بن سعيد، الإقراض المحدود والشمول المالي في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2019: تسعى هذه الدراسة إلى معرفة كيف يحفز الائتمان الجزئي درجة الشمول المالي في الاقتصاديات الناشئة، كميكانيزم وآلية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة في الحصول على التمويل، ولا سيما في الجزائر وأخذنا مثال الوكالة الوطنية للإدارة والائتمان الجزئي، وبناءً على دراسة استقصائية شملت 150 مستفيداً من هذا النوع من التمويل في ولاية معسكر.

ووفقاً للنتائج نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين الائتمان الجزئي ومؤشر الشمول المالي، ونلاحظ أيضاً أن الائتمان الجزئي قد حسن المؤشر الوكيل للشمول المالي للمستفيدين في إطار البرنامج ANGEM بمعدل 37.9%.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة في كونها تسعى لتحديد العلاقة بين الائتمان الجزئي والشمول المالي، الذي يعتبر آلية لتعزيز النمو الاقتصادي.

➤ عبد الله عمر، Kazuo Inaba، هل يعمل الشمول المالي على تدنية مستوى الفقر وعدم المساواة في تقدم البلدان، مجلة الهياكل الاقتصادية، المجلد 09، العدد 37، كاليفورنيا، 2020: تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، والمحددات والآثار المشروطة لذلك في 116 دولة نامية.

تم إجراء التحليل باستخدام بيانات بانل السنوية غير المتوازنة للفترة من 2004 إلى 2016، لهذا الغرض قمنا ببناء مؤشر جديد للشمول المالي باستخدام مجموعة واسعة من مؤشرات الوصول إلى القطاع المالي.

ووجدنا أن دخل الفرد، نسبة مستخدمي الإنترنت، نسبة الإعالة العمرية، التضخم، وعدم المساواة في الدخل تؤثر بشكل كبير على مستوى الشمول المالي في الدول النامية علاوة على ذلك، تقدم النتائج أدلة قوية على أن الشمول المالي يقلل بشكل كبير من معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية، وتؤيد النتائج زيادة تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المهمشة من السكان من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاه العام للمجتمع.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة من خلال تحديد أثر الشمول المالي على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، واختيار الدول النامية كعينة للدراسة.

➤ **خليل فغالي، ندى مرة، الشمول المالي، بنية السوق المصرفية والاستقرار المالي، مجلة الاستعراض الفصلي للاقتصاد والمالية، المجلد 80، العدد 01، 2021:** ركزت هذه الدراسة على توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية للأفراد والشركات المستبدين التي تعتبر أحد أهداف السياسة في العديد من البلدان، واهتمت الأبحاث حتى الآن بتأثير الشمول المالي على رفاهية المستهلكين والتنمية الشاملة، وهناك القليل من الأدلة الدولية حول تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي، ولاسيما النظام المصرفي الذي يعتبر المزود الرئيسي للتمويل الرسمي، نحن ندعي أن الوصول إلى الخدمات المالية المعرف على نطاق واسع للغاية هو إجراء غير دقيق لتقييم تأثير الشمول على الاستقرار المالي، ونفترض أن الشمول من خلال الوصول إلى المدفوعات وحسابات التوفير له تأثير محايد أو إيجابي على الاستقرار المالي، في حين أن الوصول إلى الائتمان يمكن أن يضعف الاستقرار المالي إذا حدث نمو الائتمان دون إيلاء الاعتبار الواجب لقدرة المقترض على السداد، وباستخدام بيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان المتاحة منذ عام 2011 لاستقصاء الطلب على الخدمات المالية المختلفة، تم إيجاد أن دعم للتأثيرات السلبية على سلامة البنوك من إدراج الائتمان فقط.

كما نقدم أدلة جديدة على دور هيكل سوق البنوك في التأثير على حوافز المخاطرة من قبل هذه البنوك، ونجد أن الهيكل الأكثر قدرة على المنافسة يزيد من حدة التأثير السلبى للشمول (الائتمان) على الاستقرار.

وتختلف هذه الدراسة عن الموضوع محل الدراسة من خلال تسليطها الضوء على توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية وتحليل أبعاد الشمول المالي وتأثيرها على الاستقرار المالي.

➤ **عبد الكريم زهير حدفي، بن سعيد محمد، مؤشر الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الشركات ورأس المال الاجتماعي، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 2020:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد درجة الشمول المالي في الجزائر الذي يحظى باهتمام متزايد كونه يشكل واحد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية على جدول أعمال البلدان النامية وذلك خلال الفترة من 2013 إلى 2018 عبر مؤشر متعدد الأبعاد يُقاس بالمسافة الإقليدية المقلوبة والمُعابرة، ونفترض أن الشمول المالي محدد بثلاثة أبعاد: الوصول، الاختراق والاستخدام، ويتم تحديد الأوزان المخصصة للأبعاد بشكل ذاتي.

ووفقا للنتائج هناك مستوى منخفض من الشمول المالي يرجع بشكل رئيسي إلى مؤشر الاستخدام الذي يمثل نسبة المدخرات والائتمان بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

وتختلف هذه الدراسة عن موضوع الدراسة من خلال تركيزها على تحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر، والبحث في عوامل انخفاضه.

11. هيكل البحث: وبغرض الإحاطة التامة ببحوثيات الدراسة، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة

الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة على فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والأداء البنكي

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء البنكي

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لعلاقة الشمول بالأداء البنكي

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية

المبحث الثالث: انعكاسات الشمول المالي على الأداء البنكي

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الشؤون

المالي والأداء البنكي

تمهيد

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، وهذا ما يقلل من مستوى رفاحتهم وحمايتهم الاجتماعية، ومن هنا برز موضوع الشمول المالي الذي حظي باهتمام واسع من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، ويقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في زيادة مساحة الشمول المالي مما ينعكس بدوره على معدلات الأداء المالي لها، ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء البنكي

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

يحرص القطاع المصرفي على التنوع الدائم في تشكيلة الخدمات المصرفية التي يقدمها، حيث بدأ في البحث عن أدوات مالية جديدة، تلبي احتياجات جميع المواطنين باختلاف خصائصهم، وبالأخص سكان الريف وذوي الدخل المنخفضة، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وذلك للوصول إلى مستوى معيشة مناسب لهم، وتعرف هذه السياسة بالشمول المالي وقد تعددت مفاهيم هذا الأخير بتعدد الرؤى، وعليه سيتم التعرض في هذا المبحث إلى ماهية الشمول المالي، مبادئه وخصائصه، أبعاده، لننتهي بتحديد أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي هو مصطلح يصل بسهولة اليوم إلى كل الساسة، وصانعي القرار، والمجتمع المدني، وهو مصطلح تستخدمه المؤسسات والمنظمات لإضفاء المصادقية على المبادرات التي تهتم بإدماج المهمشين ماليا، وضمان النمو الشامل،¹ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مختلف تعريفات الشمول المالي وكذا تطوره.

أولا/ تعريف الشمول المالي:

لا يوجد تعريف مقبول عالميا للشمول المالي، ويختلف تركيز هذا الأخير باختلاف البلدان والجغرافيا تبعا لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية، والهيكل والخصائص في المؤسسات المالية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات المستبعدة ماليا، وكذلك سياق اعتراف السلطات والحكومات بالمشكلة، ويمكن قياس إمكانية الحصول على الخدمات المالية في شكل إمكانية الوصول إلى مؤسسات معينة مثل البنوك والتعاونيات وشركات التمويل غير المصرفي والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الصغير وشركات التأمين،²ويستخدم الشمول المالي في أغلب الأحيان للإشارة إلى إمكانية وصول الناس إلى الخدمات المالية الرئيسية.³

وعرفه البنك الدولي بأن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، دفعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.⁴

وعرفته كل من منظمتي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INEF) بأنه العملية التي يتم

¹ Deepak B. Phatak, K.C Chakrabarty, **Financial Inclusion**, academic foundation, new delhy, India, 2009, p 17.

² S.V Shinde, **Financial Inclusion in India**, laxmi book publication, solapur, India, 2014, p 10.

³ Rajiv Prabhakar, **Financial Inclusion critique and alternatives**, the policy press, an amprint of Bristol university of press, Great Britain, 2021, p 08.

⁴ فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 473.

من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي،¹ وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتنقيف المالي،² وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.³

مما سبق نستخلص أن الشمول المالي هو عبارة عن تقديم خدمات مالية بتكاليف ميسورة لأكبر عدد من الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل وذلك بغرض توفير فرص عادلة لكل فرد للاستفادة من القنوات المالية الرسمية من أجل حياة أفضل ومعيشة أفضل ودخل أفضل.⁴

ثانيا/ تطور مصطلح الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية حول الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك في التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة،⁵ وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلدا على تحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن،⁶ وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة، وعملت العديد

¹ لعلوي نوري، حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2020، ص 47.

² أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمر تليجي، الأغواط، الجزائر، 2021، ص 74.

³ نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 162.

⁴ Ajay Garg, **Financial Inclusion, viable opportunities in India**, Chhayadeep Offset press, Faridabad, india, 2011, p 04.

⁵ بوقرة كريمة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة ميله، الجزائر، 2020، ص 145.

⁶ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص 99.

من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حالياً العديد من دول العالم الثالث والدول المتقدمة إلى تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.¹

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي

للشمول المالي مبادئ يقوم عليها تعتبر بمثابة معايير تم اعتمادها كمرجع لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول، وهو ما يميزه بخصائص سيتم تناولها في هذا المطلب إلى جانب المبادئ.

أولاً/ مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20):

إيماناً من عدد من المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي، بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها، وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص فيما يلي:²

1. القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.
2. التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة.
3. الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
4. الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
5. التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
6. التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
7. المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.
8. النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.
9. الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود

¹ رقيقة صباغ، سليمة غزوي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص 515.

² يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي_دولة الإمارات، 2019، ص 08.

تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

ثانيا/ خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي

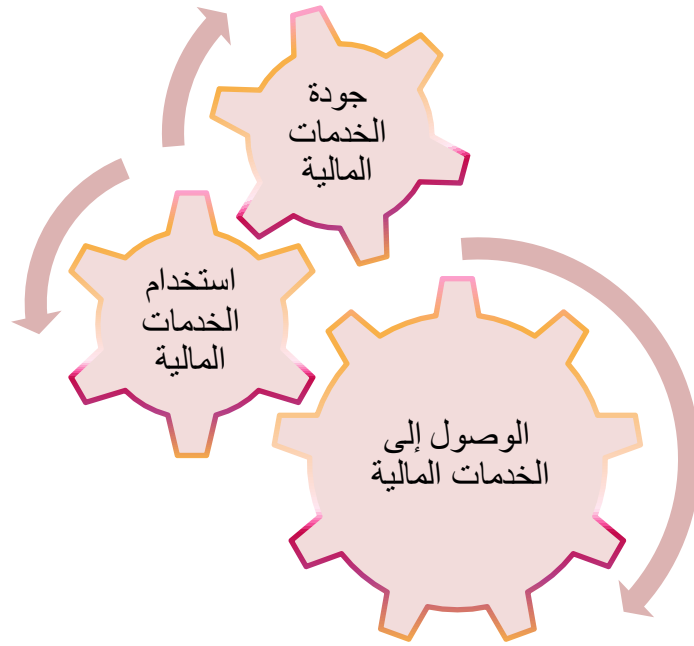
تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتمد مؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، حيث اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPII) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:²

1. الوصول إلى الخدمات المالية.
2. استخدام الخدمات المالية.
3. جودة الخدمات المالية.

¹ فضيل البشير ضيف، مرجع سابق، ص 477.

² بن موسى محمد، مرجع سابق، ص 04.

الشكل رقم 01: أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين

وعليه ينبغي أن تقاس هذه الأبعاد بمؤشرات، تضمن إمكانية تطبيقها وقياسها وقابليتها للمقارنة وفيما يلي وصف وافٍ لكل من الأبعاد السابقة:

أولا/ الوصول للخدمات المالية (Access dimension):

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

1. عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب نوع الوحدة الإدارية.
2. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
3. حسابات النفوذ الإلكترونية.
4. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
5. النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.¹

¹ سورية شني، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 109.

ثانيا/ استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ومن بين مؤشرات قياسه:

1. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
2. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
3. عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
4. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
5. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
6. نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
7. نسبة المحفظيين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
8. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
9. نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
10. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
11. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.¹

ثالثا/ جودة الخدمات المالية (Quality): تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.²

وفيما يلي مؤشرات قياس بعد الجودة التي تم توضيحها كالتالي:

1. القدرة على تحمل التكاليف (Affordability): يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب

البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:

➤ معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

¹ بهناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019، ص 216.

² بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ص 05.

➤ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.

➤ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

➤ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الثمن.

1. الشفافية (Transparency): يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث

يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة

بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدامها، لذا يجب على مقدمي الخدمات

المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث يجب أن تكون سهلة وبسيطة اللغة،

ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

➤ نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية

انعقاد القرض المالي.

➤ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

2. الراحة والسهولة (Convenience): يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة

الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

➤ الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في الطابور في

فروع المؤسسات المالية.

➤ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

3. حماية المستهلك (Consumer protection): ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة

لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن

طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:

➤ مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

➤ مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات

المالية من 03 إلى 06 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.

➤ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

4. التثقيف المالي (Financial Education): يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة

المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

➤ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة،

التضخم والتنويع.

➤ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

5. المديونية (السلوك المالي) (Indebtedness): تعتبر المديونية سمة هامة للتعامل في النظام المالي،

ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

6. **العوائق الائتمانية (Barriers):** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضاً العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.¹

ويوضح الجدول التالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد:

الجدول رقم 01: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

مؤشرات قياسه	البعد
<ul style="list-style-type: none"> ➤ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. ➤ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. ➤ حسابات النفوذ الالكترونية. ➤ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. ➤ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. 	الوصول إلى الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> ➤ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. ➤ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. ➤ عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين. ➤ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. ➤ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. ➤ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. ➤ نسبة المحفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. ➤ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. ➤ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. 	استخدام الخدمات المالية

¹ حنين محمد بدر، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، مذكرة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 14-15-16.

<ul style="list-style-type: none"> ➤ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. ➤ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة. 	
<p style="text-align: center;">القدرة على تحمل التكاليف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. ➤ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. ➤ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. ➤ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. <p style="text-align: center;">الشفافية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. ➤ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. <p style="text-align: center;">الراحة والسهولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. ➤ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. <p style="text-align: center;">حماية المستهلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. ➤ مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 03 إلى 06 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. ➤ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. <p style="text-align: center;">التثقيف المالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتوزيع. ➤ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. <p style="text-align: center;">المديونية (السلوك المالي):</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض. ➤ كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالافتراض من 	<p style="text-align: center;">جودة الخدمات المالية</p>

<p>الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.</p> <p>العوائق الائتمانية:</p> <p>➤ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.</p> <p>➤ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.</p> <p>➤ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.</p>	
--	--

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجع مختلفة

المطلب الرابع: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولا/ أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة فعالة ذات أولوية عالية تساعد في الجوانب الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والإستراتيجية للدول، خاصة الدول التي لا تزال نامية إذ تتجلى أهمية الشمول المالي بثلاث محاور رئيسية:

1. المحور الاجتماعي: حيث إن تعزيز الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين الناس بكيفية الاستفادة من مدخراتهم، كما وأنه يؤثر في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأيضا يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي.¹

2. المحور الاقتصادي: هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.²

¹ رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019، ص 13.

² كركار مليكة، الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019، ص 364.

3. المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية الموازنة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:¹

1.3. الاستقرار المالي: ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق والذي بدوره قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

2.3. النزاهة المالية: تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيضمن فئة كبيرة من ذوي الدخل المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى إتباع الخدمات المالية غير الرسمية، مما سيشكل عائقاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

3.3. الحماية المالية للمستهلك: (Inclusion and the Linkages to Stability Integrity and Protection) "ISIP" وهو ما يطلق عليه نظرية تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

ثانياً/ أهداف الشمول المالي:

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأتبة من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (البنك الدولي) أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي المتمثلة في:

1. تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجمعات المالية، وذلك من خلال توحيد

جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها،

والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

2. نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.²

¹ فلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019، ص 04.

² رقيقة صباغ، مرجع سابق، ص 517.

3. تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعرف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقه وواجباته.
4. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.¹
5. تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.²
6. تحسين معدلات الأداء المصرفي (السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال) من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية.³
7. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
8. تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
9. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.⁴

¹ بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص 04.

² رامي يوسف عباد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي_دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.

³ محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2019.

⁴ حنين محمد بدر، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء البنكي

تهدف المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بما يرفع معدلات نموها وأرباحها، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي ومبررات الاهتمام به

إن الأداء البنكي لا يختلف عن معنى أداء المؤسسات الأخرى، فلغويا مصطلح الأداء هو المقابل للكلمة الإنجليزية (Performance)، والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس Encyclopedic world dictionary أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تتجزأ.¹

أولا/تعريف الأداء البنكي:

من أهم تعريفات الأداء البنكي ما يلي:

الأداء البنكي هو العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها، وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع أو خدمات مقدمة، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات، ولذلك يكون قياس الأداء بالمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها.² كما يقصد به الأهداف أو المخرجات التي يسعى نظام أي مؤسسة (بنك) إلى تحقيقها باستخدام القدرات البشرية.³

كما يعرف أيضا قدرة البنك على تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وزيادة الإيرادات لأقصى حد ممكن وذلك من أجل الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.⁴

وفي ضوء ما تقدم، نستخلص بأن الأداء البنكي هو عملية يمكن من خلالها استخدام الموارد المتاحة لدى البنك بأفضل صورة ممكنة، ويتمثل ذلك في خفض التكاليف ورفع العوائد.

ثانيا/ مبررات الاهتمام بالأداء البنكي:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تزايد الاهتمام بأداء البنوك سواء من طرف السلطات الإشرافية، المساهمين، المسيرين وأصحاب المصالح الآخرين، نذكر منها:¹

¹ السعيد بريس، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 28.

² حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في العائد والمخاطرة، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 145.

³ ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص 22.

⁴ إسكندر نشوان وآخرون، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 09، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص 426.

1. التعقد والتنوع المتزايد للعمل البنكي.

2. ارتفاع مستوى المخاطر.

3. اشتداد حدة المنافسة واتجاه البنوك نحو البحث عن الربحية.

4. تأسيس القوانين الاحترازية.

وفيما يلي وصف وافي لكل مبرر:

1. تعقد وتنوع العمل البنكي: إن تعقد وتنوع العمل البنكي صاحب أساساً ظهور مفهوم البنوك الشاملة،

هذه الأخيرة التي لا يقتصر نشاطها على مجرد منح القروض والتمويلات، بل اتسع بشكل كبير ليشمل التدخل في الأسواق المالية لصالح البنك ذاته أو لصالح العملاء بالاعتماد على مختلف الأدوات المالية التي أصبحت توفرها تلك الأسواق (أوراق مالية، مشتقات مالية... الخ)

2. تصاعد المخاطر البنكية: إن تطور العمل البنكي بشكل سريع ومستمر قد أدى في المقابل إلى تصعيد

وتنوع المخاطر البنكية حيث أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، بمستويات أعلى وبدرجة تعقيد أكبر، فبالإضافة إلى مخاطر الإقراض ومخاطر سعر الفائدة التي عادةً ما ينطوي عليها نشاط الوساطة، ظهرت مخاطر أخرى ترتبط بأنشطة السوق المالي التي أصبحت تقوم بها البنوك (مخاطر الصرف، مخاطر أسعار الأسهم...)

3. اشتداد حدة المنافسة: يعتبر اشتداد حدة المنافسة ضمن القطاع البنكي نتيجة مباشرة لفتح الأسواق

البنكية المحلية في وجه البنوك الأجنبية، حيث وبالإضافة إلى تلك المنافسة التي كانت تقوم أساساً على السعر (خاصة بالنسبة لعمليات الإقراض) ظهرت أيضاً منافسة سعرية ترتبط بعمليات جمع الموارد (الودائع، حسابات الادخار...)

4. البحث عن الربحية: أصبحت المؤسسات البنكية اليوم تضع أهدافاً طموحة فيما يخص ربحية الأموال

الخاصة، تلك الأهداف التي تشكل حتمية بالنسبة لمسيري البنك لاعتبارين هما:
إن تحقيق البنك لمستوى ربحية كافٍ يعتبر شرطاً للمحافظة على ملاءة البنك خاصة بالنسبة للبنوك التي تستهدف باستمرار توسيع حجم أنشطتها والرفع من مستوى المخاطر، ذلك أن تدعيم مبلغ الأموال الخاصة من الداخل (باحجاز جزء من الأرباح) أو من الخارج (إصدار أسهم) إنما يتطلب تحقيق مستوى مقبولاً ومقنناً من الأرباح.

5. تطور ثقافة المساهمين: ما أصبح يستدعي عمل مسيري البنك على تحقيق الأهداف الموضوعية فيما

يخص الربحية، هذه الأهداف التي من المفروض أن تكون محددة في نفس الوقت للخيارات الإستراتيجية والتشغيلية للبنك.

¹ بن عويدة سمية وآخرون، قياس الأداء البنكي انطلاقاً من مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية RAROC نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 61-62.

6. تأسس القوانين الاحترازية: إن الهدف من وضع القوانين الاحترازية هو ضمان سيولة وملاءة مؤسسات الإقراض حيث نصت هذه القوانين في بادئ الأمر على ضرورة تغطية مخاطر الإقراض ومخاطر السعر بتوفير متطلبات من الأموال الخاصة، لتتنص الإصلاحات التي تم إدخالها فيما بعد على تلك القوانين على حتمية توفير متطلبات أخرى في مواجهة خطر إضافي هو خطر التشغيل.

المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي

قياس أو تقييم الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرجوة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، بهدف تقليص فجوة الانحرافات بينهما، حتى تتمكن البنوك من البقاء والاستمرار على المدى الطويل، وهذا ما يكسب هذه العملية أهمية بالغة.¹ ومن النماذج والمعايير لقياس الأداء المصرفي لغرض التعرف على واقع الأداء المصرفي لابد من دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء في البنوك التجارية المبينة في مختلف القوائم المالية، وذلك قصد تقييم أنشطتها والخدمات التي تقدمها من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات وبيان مدى التقدم والتطور.

وهناك العديد من الدراسات التي وضحت معايير أداء البنوك التجارية في مجموعتين داخلية وخارجية، المحددات الداخلية والتي تكون جزء من الرقابة التسييرية للبنك التجاري، بحيث تنقسم بدورها إلى صنفين متغيرات مالية وأخرى غير مالية، الأولى مرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف والإيرادات، أما الثانية فتكون مرتبطة بحجم البنك وعدد فروع وقاعدته وعملائه وغيرها، أما المؤشرات الخارجية وهي تلك التي لا ترتبط بالبيئة الداخلية للبنك مثل ظروف المنافسة، ظروف الصناعة المصرفية والقوانين المتعلقة بها، أسواق الأسهم، عرض النقود ومعدلات التضخم.

ويمكن تبيان مؤشرات قياس الأداء المصرفي بكل أنواعها سواء المرتبطة بملاءة رأس المال، مخاطر الاستثمار، السيولة، الربحية أو مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية في الشكل الموالي:²

¹ دغوش العطر، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 164.

² سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنقيب بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 24.

الشكل رقم 02: مؤشرات قياس الأداء المصرفي



المصدر: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 24.

أولا/ معيار CAMELS:

تعتبر عملية قياس الأداء المالي للبنوك التجارية في غاية الدقة والصعوبة نسبة لحجم المخاطر التي ترتبط بنشاطها، ويستخدم العالم كما هو معلوم بالنسبة للمشغلين في الجهاز المصرفي نماذج متعددة لمراقبة وقياس الأداء المصرفي، ومع ذلك تتباين تلك النماذج من بلد لآخر حسب خصوصية النشاط الاقتصادي ونوعية المؤسسات والمعايير المتبعة لكن أهم ما يجمعها هو معايير كفاية رأس المال المحددة في مقررات لجنة بازل والتي تعتبر معيارا للسلامة المصرفية، كما تضع مختلف الدول معايير لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عبر استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة، الربحية ودقة انجاز الأهداف الموضوعية، وتتعدد المؤشرات المالية المستعملة حسب الجهات المشتركة في التقييم وحسب أهداف التقييم وتنوعه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصنف المنظمون الفيدراليون البنوك التجارية حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل أنواع من المؤشرات يشار إليها اختصارا حسب ترتيبها (CAMELS) ويهدف استخدام تلك المؤشرات إلى تمييز البنوك التجارية المتعثرة عن البنوك ذات الأداء السليم.

ويتم التصنيف وفق هذا المعيار من الدرجة الأولى التي ترمز للبنك ذو الأداء الأفضل إلى غاية الدرجة الخامسة التي ترمز للبنك ذو الأداء الأدنى بحيث:

1. البنوك التي يكون تصنيفها (1) و(2) هي السليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر هذه

البنوك ذات إدارة ممتاز بضمن الاستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية.

2. البنك الذي يكون تصنيفه (3) يواجه بعض نقاط الضعف ويستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح في إطار زمني معقول.

3. البنوك التي يكون تصنيفها (4) و(5) فتشير إلى وجود مشاكل جديّة مما يتطلب رقابة هادفة للإجراءات التصحيحية.¹

وبموجب هذا المعيار يعطى كل بنك تجاري تصنيفا مجمعا مبنيا على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، حيث أن تقييم هذه العناصر يأخذ بعين الاعتبار حجم البنك وتعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية، بحيث أن التصنيف مبني على أساس رقمي من خمس درجات.

وقد اعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

1. **كفاية رأس المال:** تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعيته، مدى سلامة المركز المالي للبنك، مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم، طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة، ومدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة، مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، هيكل الأصول والالتزامات آخذا في الاعتبار مخاطر التركيز، نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملاءمة ما يوزع منها نقدا، وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك.

2. **جودة الأصول:** تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المتعثرة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيز في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

3. **كفاءة الإدارة:** تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين

¹ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 25.

- والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادرن مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين.¹
4. **الربحية:** تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك،² تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: الحجم والنوع على الاستقرارية، المقدر على تدعيم رأس المال، مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال، كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها، حجم الأصول غير المنتظمة، مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.³
5. **السيولة:** تعرف نسب السيولة بنسب تقييم كفاءة البنك في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من أهم المؤشرات المالية، حيث تعتمد المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال ما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية، كما أن هذه النسب تعد مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة القابلة للتسبيل بسهولة، وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك،⁴ وتتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدر على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر.
6. **الحساسية لمخاطر السوق:** يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى التناسب من حيث التسعير وسلم الآجال لكل عملية وذلك لكل من: عناصر ذات سعر عائد ثابت والآجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق وعناصر ذات سعر عائد متغير والآجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم احتساب الفجوة في كل شريحة، وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها.

¹ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 27.

² بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص112.

³ سليمان بن بوزيد، المرجع نفسه، ص 28.

⁴ أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية_ دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين 2010-2019، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020، ص 237-238.

ثانيا/ معيار الربحية (ROE) و (ROA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي:

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالا في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوع.

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية،¹ أما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيقوم بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر،² ويحسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) كما يلي:

صافي الدخل بعد الضريبة

= معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

حقوق الملكية

صافي الدخل بعد الضريبة

= معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA)

إجمالي الأصول

¹ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 29.

² نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018_مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر، 2019، ص 124.

ثالثاً/ معياري القيمة (EVA) و (MVA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي:

يعد الربح الاقتصادي أو الدخل الصافي من أكثر المفاهيم للقيمة الاقتصادية المضافة والتي تنسب

مفاهيمها الفكرية إلى علم الاقتصاد لأكثر من قرنين مضت لاسيما ما ذكره (Robert Hamilton)

في كتابه "مقدمة في المبيعات" عام 1777، و (Alfred Marshall) في كتابه "مبادئ الاقتصاد" عام 1890، ومنذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء هذه المفاهيم وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) وليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات المالية ونظام كفاءة الإدارة، بل أيضا كمؤشرات لخلق القيمة، بحيث يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للشركة أو البنك التجاري، هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات، كما أن معيار (EVA) قد أزال كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية.

وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنه الدخل المتبقي الذي كان يقصد به الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوماً منه كلفة رأس المال المستثمر، وفق المعادلة التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{مبلغ الاستثمار})$$

وبما أن المعادلة السابقة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين وبالتالي فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادراً ما تكون معدومة، والاستفادة من ذلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل وذلك كما يلي:

1. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) موجبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك.

2. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) سالبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.¹

¹ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 33-34.

رابعا/ بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفي:

يعد الباحثان (Robert S. Kaplan)، (David P. Norton) أول من قدم بطاقة الأداء المتوازن إلى الوجود في العام 1992، عندما نشرا مقالتهما في دورية هارفارد للأعمال، وبينما فيها مفهوما في قياس أنشطة الوحدات، واعتبرت آنذاك إضافة إلى المقاييس المالية الأساسية المعتمدة في عمليات قياس الأداء، واتسع نطاق الاهتمام بها لأن أغلب التجارب الواقعية أثبتت أنها لاقت تجاوزا كبيرا من المديرين في مختلف المستويات الإدارية، كونها تشتمل على مقاييس مالية وأخرى غير مالية تتعلق بالزبون والعمليات الداخلية والتعلم والنمو، فتدعم بذلك الإدارة العليا والإدارات الأخرى، وتعكس أهداف الوحدة الاقتصادية، وترجم رؤيتها الإستراتيجية في هذه المجموعة من المقاييس.

1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن: وردت العديد من التعاريف أعطت معاني وتفسيرات لبطاقة الأداء المتوازن منها، أن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن نموذج لتقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، التي تبين نتائج تنفيذ الأداء وتربطها بإستراتيجية ورسالة تلك الوحدة من خلال أربعة محاور رئيسية هي المحور المالي، محور الزبون، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو.

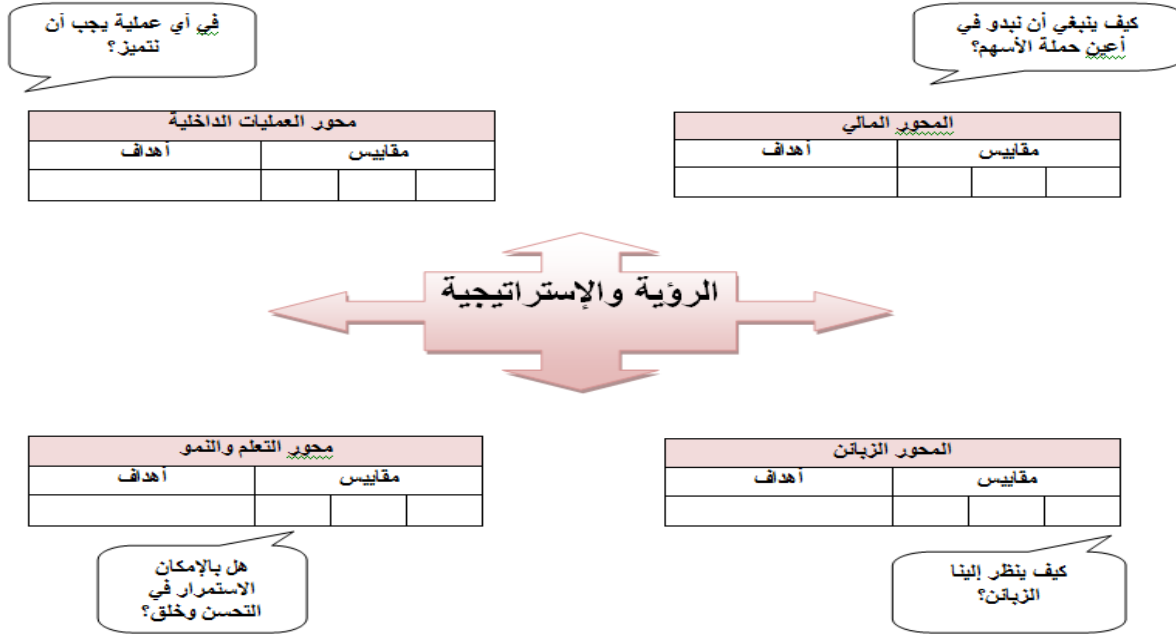
بطاقة الأداء المتوازن هي نظام تستعمله العديد من المؤسسات الأمريكية الكبرى لتقييم أدائها لأنها توازن بين مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية، بين الأجل القصير والأجل الطويل، بين مؤشرات وسيطة وقياسات النتائج، كما تساعد على إطلاق تصورات ديناميكية والتعرف على عمليات جديدة ترد على تطلعات كل من الزبائن والمساهمين.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن إطار متكامل يترجم مشروع المستقبل وإستراتيجية المؤسسة في مجموعة متجانسة من مؤشرات الأداء، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى الإعلان عن قيم تقود نشاطها في شكل مبادئ تحدد الأسواق والمنتجات المستهدفة، وبالتالي فبطاقة (BSC) تحول مهمة وإستراتيجية المؤسسة إلى أهداف بإمكانها أن تسجل في أربعة محاور: المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية ومحور التدريب والتعلم، لتسمح هذه المؤشرات بإعداد التوازن بين الأهداف على المدى الطويل، النتائج المنتظرة ومحددات هذه النتائج، كما أن بطاقة الأداء المتوازن تمكن المسيرين من متابعة النتائج المالية وفي نفس الوقت تسمح بمتابعة التقدم المحقق في تطور الكفاءات واكتساب أصول غير ملموسة أخرى، تلزمها لدعم نموها المستقبلي.

2. محاور بطاقة الأداء المتوازن: من خلال الشكل نلاحظ أن معيار بطاقة الأداء المتوازن قد صرف النظر عن الرقابة المالية باعتبارها محور عملية تقييم الأداء كما في المعايير التقليدية المذكورة سابقا، بل وضع

الرؤية والإستراتيجية محور عملية التقييم وذلك بتحويلها إلى مقاييس أداء تستخدم لتبيان نجاح المؤسسة أو خسارتها.¹

الشكل رقم 03: محاور بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 39.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء البنكي

أولا/ أهمية تقييم الأداء البنكي:

تكمن أهمية تقييم الأداء البنكي في البنوك خاصة عند تطبيقها في القطاعين العام والخاص، كونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويساند الإدارة في تحقيق أهدافها، حيث يعتبر كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، يستند على مقارنة الأداء الفعلي والكلي لكل نشاط من الأنشطة، ويمثل تقييم الأداء البنكي أحد العمليات الإدارية المهمة كونها حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثرا بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه، وتبرز أهميته في النقاط التالية:

1. مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف، من خلال توجيه نشاطاتها التي تخضع للقياس والحكم.

2. تقييم الأداء البنكي يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة

¹ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 38-39.

- الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية والمحافظة على سيولتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.¹
3. يبين تقييم الأداء البنكي في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
4. يظهر تقييم الأداء البنكي المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية الذي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
5. تساعد عملية تقييم الأداء البنكي في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.
6. يقدم تقييم الأداء البنكي إيضاحاً للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة.
7. يوضح الأداء البنكي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك التجاري.²

ثانياً/ أهداف تقييم الأداء البنكي:

- تهدف عملية تقييم الأداء البنكي إلى جملة من النقاط سيتوالى ذكرها فيما يلي:
1. توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.
 2. إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.
 3. معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.³
 4. تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في البنك.
 5. بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة.
 6. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.⁴

¹ محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص 29.

² نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 25-26.

³ راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 92.

⁴ خبايا عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الرابع: علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع الشمول المالي، حيث عمدت العديد من الدول على إدراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الإستراتيجية القوية لبناء نظام مصرفي شامل، تحقيقا لما يلي:

1. تحسين معدلات الأداء المصرفي وذلك من خلال قدرة مؤسسات القطاع المصرفي على تجسيد إستراتيجية مالية فعالة تسمح لهم باستقطاب مختلف أنواع المدخرين، وتوجيه أموالهم نحو توظيفها في استثمارات منتجة بما ينعكس إيجابا على تعظيم مستوى الربحية، وذلك ضمن إطار احترام معايير السلامة المصرفية القائمة على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، مما يدعم درجة العمق المالي للقطاع المصرفي في الأسواق المحلية.
2. إن تفعيل دور الوساطة المالية في جلب الادخار ومنح الائتمان وحسن تسيير مختلف وسائل الدفع، وتعزيز التعاملات المالية للأفراد ضمن القنوات المالية الرسمية، وتبني أسلوب فعال لإدارة المخاطر للتمكن من مواجهة الصدمات المالية، سيضمن لا محال تحقيق كفاءة الأداء المالي البنكي على مستوى البنك والنظم المصرفية.
3. في ظل المنافسة المتزايدة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية التي استطاعت التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية، والتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة، فإن دعم القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة هذه المنافسة يستند على تبني تطبيقات التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية خدماتها الحالية وتطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها المحلية والخارجية؛ اعتمادا على مبدأ الشراكة بين هذه الشركات والبنوك، خاصة أن هذه الأخيرة على دراية كاملة بكيفية تزويد الأسواق بخدماتها المالية والمصرفية، حتى تستطيع الاستفادة من استخدام أحدث التقنيات الرقمية ورفع مستوى بلوغ الخدمات المالية والمصرفية.
4. إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد، مرتبطة بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجحة ومؤثرة ومنتجة تساهم في ظروف السوق المتغير باستمرار قائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء، معتمدة في توزيعها على المنافذ الالكترونية لضمان وصولها في المكان والزمان المناسبين وبأقل تكلفة ممكنة.¹

¹ أيمن بورانة، مرجع سابق، ص 76-77.

كما تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين كفاءة أداء البنوك من خلال تحسينه لكفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي،¹ ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركزه من جانب الالتزامات، وتفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة وديع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو 3 إلى 8 نقاط في المائة.

كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن وديع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليه، إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة المدخرون الكبار بسحب وديعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من أكبر عدد من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، وبناءً عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام.

كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى وديع تدر عائدا.

ومن جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة كما أكدت بعض الدراسات

¹ بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - أربيل في العلوم الإدارية والمالية يومي 27 و28 جوان 2018، العراق، ص 104.

أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي Financial Exclusion فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي، والشركات تُعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية.¹

¹ صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، ص 07-08.

خلاصة:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذلك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

ويتم قياس الشمول المالي عن طريق ثلاث أبعاد تبنتها المجموعة العشرين (G20) تتمثل في الوصول، الاستخدام، جودة الخدمات المالية، ولكل بعد من هذه الأبعاد العديد من المؤشرات الخاصة به، وفي هذا السياق تطمح الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الشمول المالي المتطرق إليه في المبحث الأول والأداء البنكي الذي يعبر عن المنجزات المحققة داخل البنك وكيفية قياس وتقييم هذا الأداء للحكم على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف واضعي السياسات، وكيف أن للشمول المالي التأثير على الاستقرار المالي من خلال النظام المصرفي المعبر عنه بالأداء المالي للبنوك، لنستنتج أن الشمول المالي بإشراكه للمستبعدين ماليا في القنوات الرسمية المالية يقوم بتوسيع قاعدة المودعين والمدخرين مما ينمي مصادر الحصول على الأموال بالنسبة للبنك، ويعزز من تنافسية هذا الأخير من خلال بعد جودة الخدمات المالية عن طريق استخدام التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الخدمات المالية، كل هذا على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فالقطاع المصرفي السليم هو القادر على تحمل الصدمات والأزمات.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لعلاقة الشمول

المالي بالأداء البنكي

تمهيد:

بعد استعراضنا للإطار النظري للدراسة الذي تم فيه التركيز على أساسيات كل من الشمول المالي والأداء البنكي، سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحسين أداء البنوك، وتحقيقا لهدف الدراسة تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث سيتم تحليل مؤشرات الشمول المالي في المبحث الأول، يليها في المبحث الثاني تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال احتساب نسب السيولة والربحية، ليتم أخيرا في المبحث الثالث الجمع بين المتغير التابع والمستقل من خلال التعرف على انعكاسات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، ليتضح من خلال ذلك معيقات انتشاره وكيفية تجاوز هذه التحديات.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية

المبحث الثالث: انعكاسات الشمول المالي على الأداء البنكي

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

من أجل الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر، يهتم هذا المبحث بتقديم لمحة عن قواعد البيانات الخاصة بالشمول المالي، وكذلك اختيار مجموعة من المؤشرات التابعة لأبعاد الشمول المالي، والتي من شأنها قياس هذا المتغير وتحليلها.

المطلب الأول: تحليل بعد الوصول إلى الخدمات المالية

في هذا المطلب تم اعتماد الأسلوب التحليلي الوصفي بهدف توضيح خصائص كل مؤشر من المؤشرات المختارة التي تعبر عن بعد الوصول في هذه الدراسة بناء على المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى قاعدة Global Findex وقاعدة مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMF FAS.

أولاً/ مصادر الحصول على البيانات:

1. قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي Global Findex: تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي هي المصدر الأكثر موضوعية، مع توفير قابلية المقارنة الجغرافية والزمنية Global Findex والمسماة قاعدة البيانات لجهود الدول في تحسين مستويات الشمول المالي، والتي صدرت في نسختها الأولى عام 2011 وتم إصدار النسخة الثانية منها في أبريل 2015 لتشمل بيانات عام 2014، كما تم إصدار النسخة الأخيرة عام 2018 لتشمل بيانات عام 2017، تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار.

حيث تم جمع بيانات من خلال مسح يغطي 150 ألف شخص في 143 بلد منها الجزائر وتغطي عينة المسح 972 من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين وبشكل عشوائي.

كما بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جويلية عام 2017 من المسح 96 متغيراً رئيسياً بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي 777 متغير، والتي استعرضت الجوانب التالية:

- المؤشر الخاص بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية.
- المؤشر الخاص بالسحب من الصراف الآلي.
- المؤشر الخاص بالاستبعاد المالي.
- المؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والاقتراض.
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف.

2. مسح الوصول إلى الخدمات المالية Financial Access Survey – FAS : مسح الوصول إلى الخدمات المالية Financial Access Survey-FAS، الذي أطلقه صندوق النقد الدولي في عام 2009، وهو عبارة عن قاعدة بيانات على جانب العرض حول الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بهدف دعم واضعي السياسات لقياس ومراقبة الشمول المالي وتقييم التقدم المحرز.

يستند المسح إلى البيانات الإدارية التي تم جمعها من قبل البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية الأخرى وتغطي قاعدة البيانات 189 دولة على مدار 10 سنوات وتحتوي على 121 سلسلة زمنية عن مؤشرات الوصول والاستخدام للخدمات المالية، ولتسهيل المقارنة عبر البلدان يقوم المسح بنشر 64 مؤشرًا تم تطبيقها بالنسبة لحجم السكان البالغين ومساحة الأرض والنتائج المحلي الإجمالي.

البيانات مصنفة حسب نوع مقدم الخدمة المالية (مثل البنوك التجارية والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر) ونوع الخدمة المالية (مثل الودائع والقروض والتأمين).¹

ثانيا/ تحليل بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

سيتم تحليل بعد الوصول للخدمات المالية من خلال التطرق لمؤشرين هامين في هذا البعد، وهما مؤشر امتلاك حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية، ومؤشر السحب عن طريق الصراف الآلي.

1. مؤشر امتلاك حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية: يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد البالغين أكثر من 15 عاما الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابًا في أحد البنوك أو مكاتب البريد، ويعتبر مؤشر رئيسي للشمول المالي.

الجدول رقم 02: نسب ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية

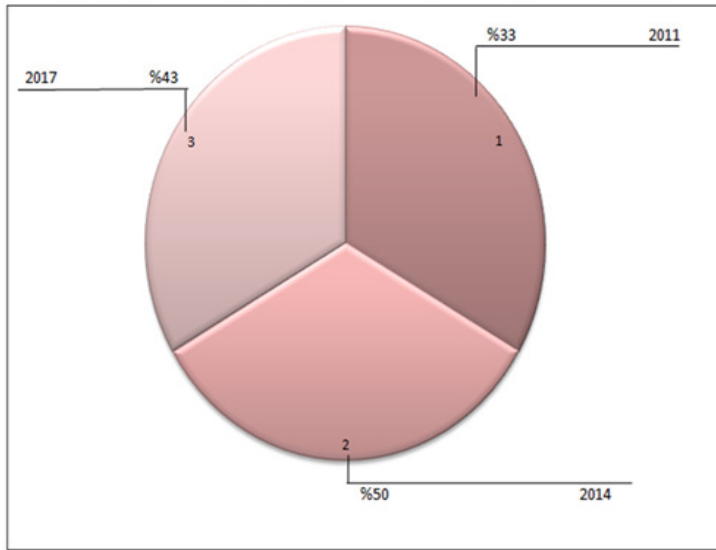
2017	2014	2011
43%	50%	33%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل ملكية الحساب في مؤسسة رسمية للبالغين أكثر من 15 سنة في الجزائر مستوى جيد، حيث تم تسجيل سنة 2011 ما نسبته 33% ليقفز في سنة 2014 إلى نسبة 50% وهو تحسن معتبر، لينخفض في سنة 2017 إلى نسبة 43%.

¹ عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي -دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 21.

الشكل رقم 04: ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

يتضح من خلال الشكل المقابل أن نسبة ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي 69% في عام 2017، وأقل كذلك من معدل الدول النامية 63%، والسبب يعود أساساً إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي، ويعتبر هذا المؤشر هو الأكثر

أهمية للشمول المالي، وتستخدمه العديد من الدول كاختصار لبعد الوصول المالي، مما يجعل تحسنه ضرورة حتمية.

2. مؤشر السحب من الصراف الآلي: يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية، ويبلغون عادةً عن حصولهم على النقد من حساباتهم عن طريق ماكينة الصراف الآلي (ATM).

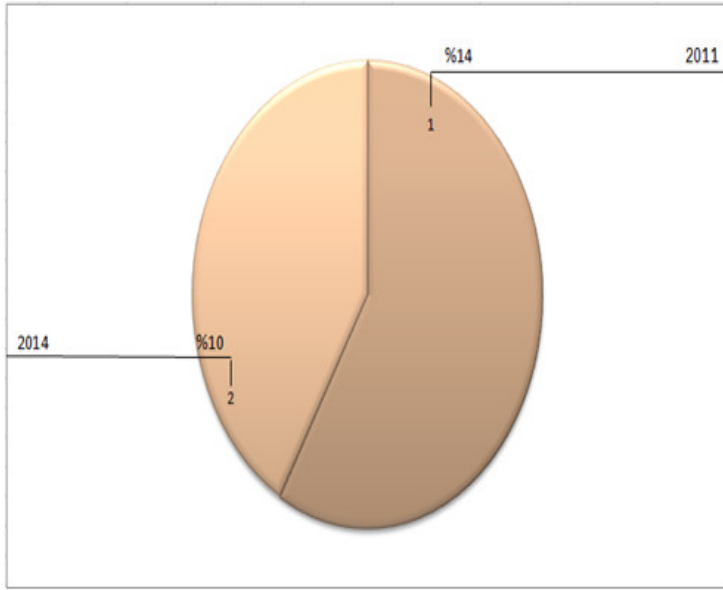
الجدول رقم 03: نسب السحب من ماكينة الصراف الآلي

2017	2014	2011
/	10%	14%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة البيانات FAS

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل السحب عن طريق ماكينة الصراف الآلي سنة 2011 نسبة 14%، لينخفض في سنة 2014 إلى 10%، مما يعني تراجع هذا المؤشر.

الشكل رقم 05: السحب من ماكينة الصراف الآلي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

من خلال الشكل المقابل يتضح لنا جليا أن عملية سحب النقد عن طريق ماكينات الصراف الآلي، لازالت في بدايتها في الجزائر، حيث أن النسب المسجلة لدى قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي توضح جليا عدم استفادة الأفراد من هذه الخاصية رغم تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي على مدى الـ 20 سنة، حيث تم تسجيل ما يقارب 290 جهاز سنة 2004 ليصبح 2881 جهاز سنة 2019 وهذا راجع إلى الأعطال التي تحدث أثناء سحب الأموال مما خلف تخوف لدى الجمهور المصرفي من استخدام هذه الأجهزة.

في سياق ما تم عرضه يتضح أن بعد الوصول في الجزائر الذي تم قياسه من خلال مؤشر ملكية الحسابات المصرفية، ومؤشر السحب عن طريق أجهزة الصراف الآلي، يسجل مستويات متدنية بالمقارنة مع المؤشرات العالمية والعربية، مما يعكس ضعف مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين وعدم نجاعته في تيسير الوصول للسلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات المتاحة.

المطلب الثاني: تحليل بعد استخدام الخدمات المالية

في هذا الجانب سيتم تحليل بعد استخدام الخدمات المالية من خلال التطرق لمؤشرين هاميين في هذا البعد، وهما مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية، ومؤشر الادخار.

1. مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية: يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن اقتراض الأموال من البنك خلال السنة الماضية.

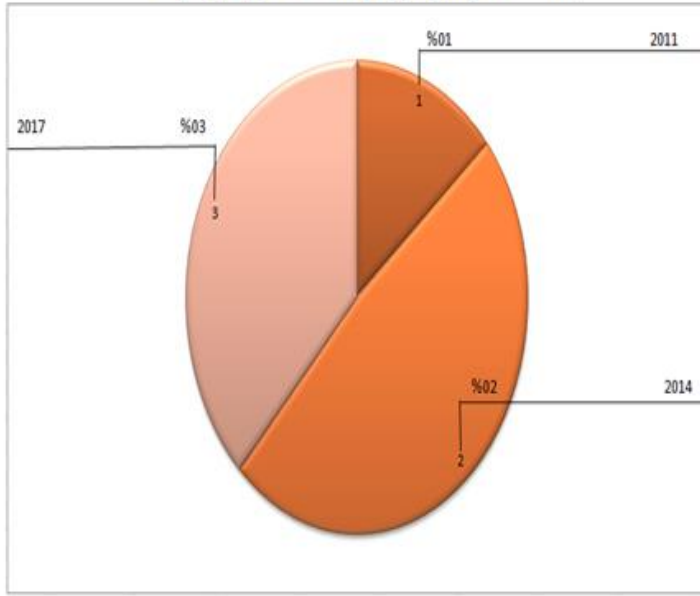
الجدول رقم 04: نسب الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية

2017	2014	2011
%3	%2	%1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل الاقتراض سنة 2011 نسبة 1%، ليرتفع سنة 2014 إلى 2%، ليتحسن مرة أخرى سنة 2017 إلى 3%.

الشكل رقم 06: الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

يتضح من خلال الشكل المقابل أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المصرفية الرسمية منخفضة جدا، وهذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية فالنسب المسجلة على مدار الثلاث أزمنة المقاسة تكاد تكون منعدمة، مع أن الاقتراض يعتبر مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي، فهو يعبر عن مدى اهتمام القطاع المصرفي الرسمي بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية، التي تنعكس إيجابيا على تحقيق النمو، ويعزى هذا الانخفاض في

مستويات الاقتراض إلى الوازع الديني، حيث أن معظم القروض في الجزائر ربوية، مما يؤدي إلى عزوف الأفراد عن اللجوء للبنوك من أجل الحصول على التمويل من جهة، وانقار المتعاملين للضمانات الحقيقية التي يتطلبها البنك من أجل ضمان استرداد مبلغ القرض، وتعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع من جهة أخرى.

2. مؤشر الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية: يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن ادخار الأموال في البنوك خلال السنة الماضية.

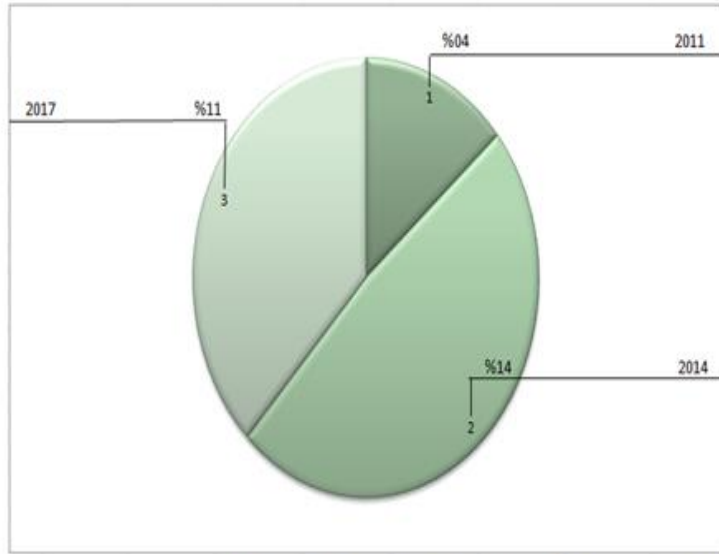
الجدول رقم 05: نسب الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية

2017	2014	2011
%11	%14	%04

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل الادخار في الجزائر سنة 2011 نسبة 4%، ليقفز سنة 2014 إلى 14%، وهو زيادة معتبرة، ليتدنى سنة 2017 إلى 11%.

الشكل رقم 07: الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

يتضح من خلال الشكل المقابل أن نسبة الادخار لدى المؤسسات المصرفية الرسمية متدنية، والارتفاع الوحيد المسجل سنة 2014 هو نتاج محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كما ونوعا، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا في سنة 2017، وهذا راجع إلى توجيه الأفراد لأجزاء إضافية من الدخل للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار، نظرا لانخفاض أسعار البترول، وبالمقارنة مع الدول النامية أفاد

43% من البالغين قيامهم بالادخار لدى البنوك، كما يدخر الأفراد أموالهم بطرق مختلفة، إما بطرق رسمية عن طريق المؤسسات المالية، أو بطرق شبه رسمية من خلال استخدام نوادي الادخار، أو بإيداع المدخرات لدى العائلة أو الأصدقاء، وتستند أسباب لجوء الأفراد إلى الادخار بطرق شبه وغير رسمية إلى الفوائد الربوية من جهة، وعدم ثقة الأفراد في المؤسسات المصرفية من جهة أخرى.

في سياق ما تم عرضه يتضح أن بعد الاستخدام الذي تم قياسه من خلال مؤشر الاقتراض ومؤشر الادخار لا يرقى للمستوى المطلوب، مما يعني عدم استغلال أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، وعدم إتاحتها من قبل القطاع المصرفي، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

المطلب الثالث: تحليل بعد جودة الخدمات المالية

وأخيرا سنعكف على تحليل بعد جودة الخدمات المالية، انطلاقا من مؤشرين هاميين في هذا البعد، هما مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية، ومؤشر الاستبعاد المالي.

1. مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية: يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين أبلغوا عن استخدام الحسابات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول، أو بطاقة الخصم أو الائتمان، لإجراء دفعة من حساب، أو استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو شراء شيء ما عبر الإنترنت، خلال السنة الماضية، ويشمل أيضًا الأفراد الذين أبلغوا عن دفع الفواتير، أو إرسال أو تلقي تحويلات، أو تلقي مدفوعات للمنتجات الزراعية أو تحويلات حكومية أو رواتب أو معاش تقاعدي من القطاع العام مباشرة من أو إلى حساب مؤسسة مالية أو من خلال حساب نقدي عبر الهاتف المحمول في السنة الماضية.

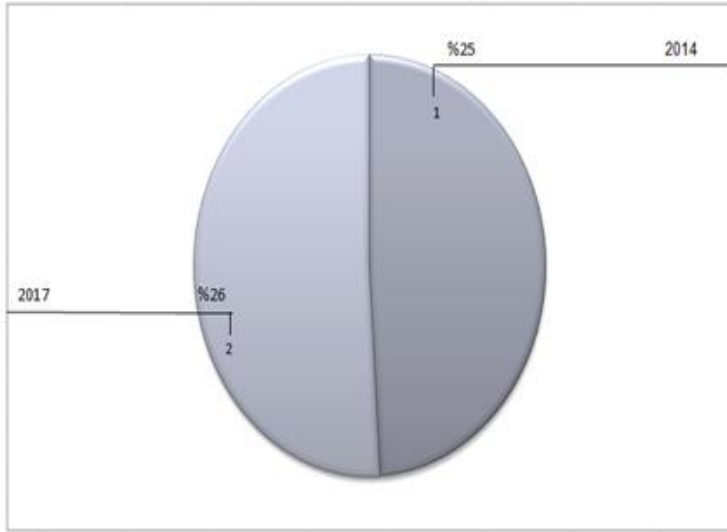
الجدول رقم 06: نسب دفع أو تلقي مدفوعات رقمية

2017	2014	2011
%26	%25	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل دفع أو تلقي مدفوعات رقمية سنتي 2014، 2017، نسبي 25% و26% على التوالي.

الشكل رقم 08: دفع أو تلقي مدفوعات رقمية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel

يتضح من خلال الشكل المقابل أن نسبة دفع أو تلقي المدفوعات الرقمية في الجزائر بلغت نسبة لا بأس بها، مقارنة بالمعدل العالمي 52%، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل 91%، فاستخدام المدفوعات الرقمية آخذ في الارتفاع، إلا أن الارتفاع المسجل في الجزائر بواقع 1 نقطة مئوية بين عامي 2014 و2017، يدل على عدم تطوير القطاع المصرفي لهذه الخدمة.

2. مؤشر الاستبعاد المالي: يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين أفادوا بعدم امتلاكهم لحساب في مؤسسة مالية لعدة أسباب إما لأن المؤسسات المالية بعيدة جدًا أو لأن الخدمات المالية باهظة الثمن أو لعدم امتلاك الأموال أو امتلاك أحد أفراد العائلة حساب مصرفي أو لعدم ثقتهم في هذه البنوك أو لأسباب دينية.

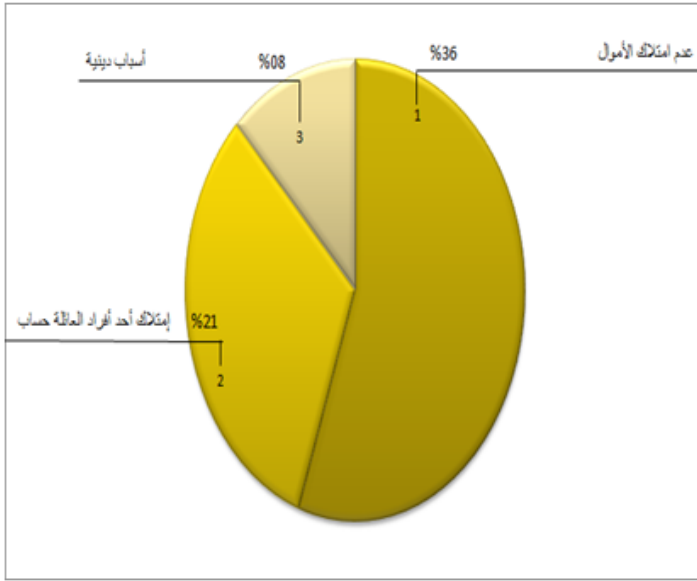
الجدول رقم 07: نسب الاستبعاد المالي لسنة 2017

أسباب دينية	امتلاك أحد أفراد العائلة حساب مصرفي	عدم امتلاك الأموال
%8	%21	%36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل الاستبعاد المالي سنة 2017، نسبة 08% لأسباب دينية، و36% بسبب عدم امتلاك أموال تستدعي امتلاك حساب مصرفي و21% بسبب أحد أفراد العائلة لحساب مصرفي.

الشكل رقم 09: نسب الاستبعاد المالي لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel

يتضح من خلال الشكل المقابل أن الاستبعاد المالي يعود وبصورة مباشرة إلى عدم امتلاك الأفراد الأموال التي تستدعي امتلاك حساب مصرفي وهذا يعكس المستوى المعيشي للأفراد التي توجه كل أجزاء دخولها إلى الاستهلاك ، ويعتبر هذا السبب الأكثر شيوعا عالميا، كما أشار نحو ربع الأفراد إلى امتلاك أحد أفراد العائلة لحساب مصرفي، لتحتمل الأسباب الدينية المرتبة الأخيرة بواقع 08 نقاط مئوية.

في سياق ما تم عرضه يتضح أن بعد الجودة الذي تم قياسه عن طريق مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية ومؤشر الاستبعاد المالي، بعيد عن مستويات الجودة المأمولة، مما يعني أن الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء محدودة وغير مسايرة للتطورات العالمية، بالرغم من أن بعد الجودة يعتبر عنصرا أساسيا للمفاضلة بين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية

يهتم هذا المبحث بتقديم لمحة عن البنوك محل الدراسة، ومن ثم تقييم أدائها المالي باستخدام نسب السيولة والربحية التي تعتبر من أفضل الأدوات في عملية التقييم، فهذه النسب تكشف عن العلاقات المهمة الموجودة بين الأرقام التي تظهر في القوائم المالية.

المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

فيما يلي سيتم تقديم لمحة عن البنوك قيد الدراسة.

الجدول رقم 08: لمحة عن الوكالات البنكية محل الدراسة

بنك التنمية المحلية هو بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة /الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، كما يميزه عن باقي البنوك انفراده في منح قروض على الرهن، رأسماله 36,8 مليار دج.	BDL	
أول بنك تجاري وطني، بتاريخ 13 جوان 1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، تم رفع رأسماله سنة 2018 من 41 مليار دج إلى 150 مليار دج.	BNA	
هي شركة مساهمة لبنانية برأس مال مختلط، بدأت مزولة أنشطتها في الجزائر في 1 أكتوبر 2006، وتقدم لعملائها جميع المنتجات والخدمات المتوفرة لدى البنك التجاري العالمي، تم رفع رأس ماله سنة 2019 إلى 15 مليار دج.	FRANSABANK	
مؤسسة مالية أجنبية خاصة أنشئت سنة 2002، تابع 100% للمجموعة المالكة، يقدم الخدمة المصرفية التجارية، ينشط في القطاعات الإستراتيجية ويتعامل مع كافة أنواع العملاء، رأسماله 20 مليار دج.	BNP Paribas	
تأسس بنك ABC في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر 17 دولة منها الجزائر يهدف إلى تحقيق أداء متميز يمنح الأولوية للعميل تم رفع رأس ماله سنة 2019 إلى 15 مليار دينار جزائري.	ABC	

<p>مصرف متخصص في صناعة الخدمة المالية الإسلامية، أنشئ في 20 ماي 1991، رأس ماله 10 مليار دج، يشترك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44%، وشركة البركة القابضة الدولية بنسبة 56% رأسماله 15 مليار دج .</p>	<p>Al BARAKA</p>	
--	----------------------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مواقع مختلفة

المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي باستخدام مؤشرات الربحية

يهتم هذا المطلب بتقييم أداء البنوك محل الدراسة من خلال الاعتماد على نسب الربحية المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول كونها النسب الأكثر أهمية فيما يخص ربحية البنوك.

الجدول رقم 09: نسب الربحية المستخدمة في تقييم الأداء البنكي

القانون	نسب الأداء	
صافي الدخل / حقوق الملكية	(ROE) معدل العائد على حقوق الملكية	نسب الربحية
صافي الدخل / إجمالي الأصول	(ROA) معدل العائد على الأصول	

المصدر: أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020، ص 240.

أولا/ نسب الربحية:

يعبر مؤشر الربحية بالنسبة للمؤسسات البنكية عن هدفها أو مدى قدرتها على تحقيق أكبر عائد،

أي قياس مدى تمتع البنك بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة، وكلما سعت البنوك إلى زيادة إيراداتها وتدنية نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحيتها، ولتقييم ربحية البنوك محل الدراسة سوف يتم استخدام نموذج ديبون، والذي يركز في تحليله على حساب كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وتحليلهما.

1. **معدل العائد على حقوق الملكية:** تحسب بحاصل قسمة صافي الربح بعد الضرائب على الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الربح الصافي للنشاط المصرفي بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات، والهدف من نسبة العائد على حقوق الملكية، قياس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك، كما يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية)، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة 10% على الأقل لقبول هذه النسبة المالية، والجدول رقم 10 يلخص معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة.

الجدول رقم 10: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

متوسط البنك	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	ROE
14,20%	/	15%	14,16%	17,94%	9,73%	/	/	/	BDL
7,67%	3,35%	6,41%	5,65%	9,93%	10,10%	12,13%	3,47%	10,39%	BNA
6,78%	10,84%	8,68%	6,79%	6%	4%	2%	6%	10%	FRANSBANK
19,75%	18%	21%	9%	16%	18%	25%	22%	29%	BNP Paribas
8,62%	7%	10%	10%	8%	8%	9%	8%	9%	ABC
21,42%	32%	29%	21%	24%	26%	27%	6,84%	5,53%	AL BARAKA

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للبنوك

1.1. بالنسبة لبنك التنمية المحلية: يتبين من الجدول أعلاه تذبذب النسبة في بنك التنمية المحلية بين الارتفاع والانخفاض حتى استقر المتوسط عند 14,20%، وهو ما يعكس التذبذب في قدرة البنك على اتخاذ قراراته الاستثمارية.

وعرف مؤشر العائد على حقوق الملكية زيادة محسوسة خلال سنة 2016 بمعدل 17,94%، ما يدل على حسن استخدام بنك التنمية المحلية للموجودات المتوفرة لديه، ليعود هذا المؤشر للانخفاض سنة 2017 ليرتفع مرة أخرى سنة 2018 لكن بمعدل أقل من سنة 2016 التي تم فيها تسجيل أعلى نسبة لهذا المؤشر.

1.2. أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري: يتضح من خلال الجدول أن نسبة العائد على حقوق الملكية غير مستقرة، فهي في تذبذب مستمر تزداد ثم تنقص، فتراوح معدل هذا المؤشر بين 3% و12%، ليسجل سنة 2019 أدنى نسبة له بمعدل 3,35% نتيجة إلى انخفاض صافي الدخل الذي يمثل بسط هذه النسبة الذي انخفض سنة 2019 إلى 19064 مليون دج بعدما كان 35832 مليون دج سنة 2018، وذلك بسبب تأثير تكوين مخصصات الذمم المدينة المصنفة بـ4169 مليون دج مقارنة مع السنة المالية الفارطة 2018، واستقر متوسط البنك عند نسبة 7,76%.

1.3. بالنسبة لفرنس بنك: كما يتضح من الجدول المتضمن لنسبة العائد على حقوق الملكية لفرنس بنك، وللسنوات قيد البحث 2012-2019، تتباين هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2019، نتيجة لارتفاع الدخل لهذه السنة بنسبة كبيرة عن سنة 2018، وأقل نسبة كانت سنة 2014، ويعود ذلك إلى التراجع الكبير في قيمة صافي الربح التي انخفضت من 728260973 مليون دج إلى 269583418 مليون دج، ليستقر متوسط العائد على حقوق الملكية لهذا البنك في 6,78%.

1.4. أما بالنسبة لبنك BNP Paribas: فتراوحت نسب هذا المؤشر بين 18% إلى 29% فسجلت أعلى نسبة له سنة 2012، ويعود ذلك للنتائج القوية التي سجلها البنك، حيث حقق البنك صافي دخل قدر

بـ4565756000 مليون دج، كما تم تسجيل أدنى نسبة لهذا المؤشر سنة 2017 قدرت بـ09% ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع في صافي الربح إلى 2,3 مليار دج بعدما كان 3,6 مليار دج، أي تراجع مقدر بنسبة 37%، كل هذا ليستقر متوسط هذا المؤشر لبنك BNP عند 19,75%.

1.5. أما بالنسبة لبنك ABC الإسلامي: نلاحظ من خلال الجدول تراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين نسب 9,8% و10%، حيث بلغت أعلى نسبة له سنتي 2017 و2018 على التوالي، نتيجة ارتفاع صافي الدخل الذي قدر بـ1832 مليون دج، لينخفض بعدها مباشرة سنة 2019 إلى 1465 مليون دج، لنسجل معدل العائد على حقوق الملكية في أدنى مستوى له بنسبة 7%، ليستقر متوسط هذا البنك عند 8,62%.

1.6. بالنسبة لبنك البركة الإسلامي: كما يبين الجدول أعلاه أن نسبة العائد على حقوق الملكية لهذا البنك نوعا ما مستقر، ماعدا نسبتي 2012 و2013 التي تم فيها تسجيل أدنى النسب لهذا المعدل ليبدأ الانتعاش في السنوات المقبلة، حيث قفز معدل هذا المؤشر سنة 2014 من 6% إلى 27%، وأبرز ما شهدته هذه السنة هو زيادة التمويل من 63 مليار دج إلى 80 مليار دج، أي زيادة قدرها 27,2%، كما حسن البنك من سياساته المنتهجة في اتخاذ قراراته الاستثمارية، ليستمر هذا التحسن على مدار سنوات الدراسة ليسجل سنة 2019 أعلى نسبة له 32%، بفضل الزيادة في قيمة الربح الصافي التي ارتفعت إلى 6333 مليون دج مقابل 5166 مليون دج نهاية سنة 2018، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ 78,49% على مدار الثلاث سنوات الأخيرة.

2. معدل العائد على الأصول: تحسب بحاصل قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الربح الصافي للنشاط المصرفي بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات، حيث يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة 01% على الأقل لقبول هذه النسبة المالية، والجدول رقم 11 يلخص معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة.

الجدول رقم 11: معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

متوسط البنك	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	ROA
1,49%	/	1,60%	1,53%	1,98%	0,86%	/	/	/	BDL
0,79%	0,55%	1,16%	1,06%	1,11%	1,09%	0,65%	0,19%	0,57%	BNA
2,40%	2,77%	2,29%	2,20%	2%	2%	1%	3%	4%	FRANSBANK
1,62%	2%	2%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	BNP Paribas
2,93%	2%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3,50%	ABC
1,71%	2%	2%	1%	2%	2%	3%	0,86%	0,83%	AL BARAKA

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للبنوك

2.1. بالنسبة لبنك التنمية المحلية: يتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم 11 أن نسبة العائد على الأصول في تزايد مستمر من سنة 2015 إلى 2018 نتيجة لزيادة صافي الدخل بنسب أعلى من معدلات زيادة الأصول، وتم تسجيل أعلى نسبة لهذا المؤشر سنة 2016 بمعدل 1,98% وأدنى نسبة له سنة 2015 بمقدار 0,86%، كما تم تسجيل متوسط مؤشر هذا البنك عند نسبة 1,49%.

2.2. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري: يبين لنا من الجدول أعلاه تذبذب نسبة العائد على الأصول بين الارتفاع والانخفاض، ف سجلت أعلى نسبة لهذا المؤشر سنة 2018 بمقدار 1,16% وأدنى نسبة له سنة 2013 بمقدار 0,19%، ليستقر متوسط هذا المؤشر عند 0,79%.

2.3. بالنسبة لفرنس بنك: من خلال الجدول نلاحظ استقرار نسب هذا المؤشر بين 01% و 04% طيلة سنوات الدراسة، ليظفر عام 2012 بأعلى نسبة 04%، لتكون أقل نسبة من نصيب سنة 2014 بمقدار 01%، لتسجل متوسط قدره 2,4%.

2.4. بالنسبة لبنك BNP Paribas: من خلال الجدول تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة بين القيمة 01% كأقل قيمة و 02% كأكبر قيمة على مدار سنوات الدراسة، وهو ما يفسر بنوع من الاستقرار الناتج عن رشد القرارات داخل هذا البنك، لتسجل متوسطا قدره 1,62%.

2.5. بالنسبة لبنك ABC الإسلامي: تميزت قيمة نسبة العائد على الأصول بالاستقرار طيلة فترة الدراسة عند نسبة قدرها 03% طيلة 06 سنوات متتالية، ف سجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 بمعدل 3,5%، لتتخفف في سنة 2019 إلى 02% لتستقر عند متوسط حسابي قدره 2,93%.

2.6. بالنسبة لبنك البركة الإسلامي: من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه استقرت نسب مؤشر العائد على الأصول بين نسبي 02% و 03% ما عدا أولى سنتي الدراسة 2012 و 2013 التي تم فيهما تسجيل 0,8%، لترتفع بعدها هذه النسبة سنة 2014 إلى 03% وهي أعلى نسبة شهدها البنك على مدار سنوات الدراسة، ليستقر متوسط هذا المؤشر عند 1,71%.

وأخيرا حاولنا في هذه النقطة من الدراسة تسليط الضوء على مؤشر الربحية وذلك من خلال استخدام نسبي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، لقياس أداء عينة البنوك المختارة للدراسة.

فتم تسجيل النسب 7,67%، 6,78%، 8,62% للبنك الوطني الجزائري وفرنس بنك وبنك ABC الإسلامي على التوالي كمتوسطات لمؤشر العائد على حقوق الملكية، وهو ما يعني عدم امتلاك هذه البنوك الكفاءة لتوليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، كون النسب المسجلة أنفا أقل من المعيار 10% الخاص بمعدل العائد على الأصول ROE.

أما بالنسبة لبنك التنمية المحلية وبنك BNP Paribas وبنك البركة الإسلامي فتم تسجيل 14,2%، 19,75% و 21,42% على التوالي كمتوسطات حسابية لمؤشر العائد على حقوق الملكية وهو ما يدعم امتلاك

هذه البنوك الفعالية والكفاءة للحصول على الأرباح المتأتية من الأموال الخاصة، كون المعدلات المسجلة أعلى من المعيار 10% الخاص بـ ROE.

أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول، تم تسجيل النسب 1,49% و 0,79% لبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري على التوالي كمتوسطات حسابية لهذا المؤشر، وهو ما يعني أن هذه البنوك لا تمتلك الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ولا تستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار 1,5% الخاص بمعدل العائد على الأصول ROA.

أما بالنسبة لبقية البنوك (فرنس بنك 2,4% و BNP Paribas 1,62% و لبنك ABC 2,93% وبنك البركة 1,71%) فسجلت متوسطات حسابية أعلى من المعيار 1,5% الخاص بهذا المؤشر، لذا فهي نسب مقبولة وهو ما يفسر بأن هذه البنوك أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وبأنها تستخدم الأصول بطريقة مثلى.

ثانيا/ ربحية البنوك الجزائرية:

بعد تقييم أداء البنوك محل الدراسة من خلال نسب الربحية نتعدى من الجزء إلى الكل من خلال تحليل مؤشر الربحية للبنوك العاملة داخل التراب الوطني الجزائري ككل.

الجدول رقم 12: مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
العائد/حقوق الملكية	23,75%	21,48%	17,89%	18,84%	22,38%
العائد/الأصول	1,99%	1,92%	1,83%	2,05%	2,42%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقرير السنوية لبنك الجزائر

بالاستناد إلى الجدول رقم 12 يتبين لنا أن ربحية البنوك في تحسن خلال سنة 2018 فقد عرفت ربحية الأموال الخاصة (العائد على حقوق الملكية) ارتفاعا كبيرا، منتقلة من 18,8% في 2017 إلى 22,4%

في 2018، بفضل النم والجيد للنتائج 30% نسبة لمتوسط رأس المال 9,5%.

كما عرف متوسط معدل ربحية الأصول (العائد على الأصول) تحسنا، منتقلا من 2,1% في 2017 إلى 2,4% في 2018، وهذا يدل على ارتفاع كفاءة البنوك في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين من جهة، وكفاءة السياسة الاستثمارية لهذه البنوك في خصوص التعامل بالموجودات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تقييم الأداء البنكي باستخدام مؤشرات السيولة

يهتم هذا المطلب بتقييم أداء البنوك محل الدراسة من خلال الاعتماد على نسب السيولة المتمثلة في المعدل النقدي، ومعدل الأصول السائلة على إجمالي الأصول كونها النسب الأكثر أهمية فيما يخص سيولة البنوك.

الجدول رقم 13: نسب السيولة المستخدمة في تقييم الأداء البنكي

القانون	نسب الأداء	
النقدية / الودائع	المعدل النقدي	نسب السيولة
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	

المصدر: أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020، ص 240.

أولا/ نسب السيولة:

يقصد بالسيولة أن تكون المؤسسة أو البنك قادر على سداد الالتزامات المطلوبة منه في الأجل القصير، في ميعاد استحقاقها دون أن يتحمل أي خسارة، ويكون ذلك بتوفير أموال سائلة أو القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد خلال فترة زمنية وجيزة دون خسارة، والمؤشرات التي سنستخدمها هي:

1. **المعدل النقدي:** يحسب بحاصل قسمة النقدية وشبه النقدية على إجمالي الودائع، حيث أن بسط هذه النسبة يمثل النقديات الموجودة في خزينة البنك أو لدى البنك المركزي وأيضا الحسابات النقدية الموجودة لدى الغير، وبإمكان البنك تحصيلها وقتما يشاء، أما مقام هذه النسبة فيشمل جميع الودائع سواء كانت تحت الطلب، لأجل، ودائع التوفير والاحتياط وودائع الادخار، ويوضح هذا المعدل قدرة البنك على مقابلة التزاماته بمجموع أصوله النقدية، كما يحدد معيار الصناعة المصرفية بالثالث المساوي للقيمة 33,33%، والجدول رقم 13 يلخص المعدلات النقدية للبنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم 14: المعدل النقدي للبنوك محل الدراسة

متوسط البنك	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	L1
91,50%	/	86%	60%	98%	122%	/	/	/	BDL
13,35%	16,71%	15,02%	14,87%	16,23%	15,01%	16,54%	5,28%	7,21%	BNA
55,50%	31%	25%	50%	35%	65%	59%	90%	89%	FRANSBANK
26,62%	29%	31%	25%	31%	24%	18%	21%	34%	BNP Paribas
26,12%	21%	29%	33%	32%	33%	23%	21%	17%	ABC
58,95%	45%	47%	48%	58%	53%	57%	90,95%	72,70%	AL BARAKA

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للبنوك

1.1. بالنسبة لبنك التنمية المحلية: يتضح من الجدول رقم 14 والذي يتضمن المعدل النقدي لبنك التنمية المحلية، أن هذا المعدل يشهد نوعا من الاستقرار، فهو محصور بين (60%-120%) ويعود هذا التجانس الموجود بين تغير نسب الأصول السائلة ونسب تغير الودائع، حيث سجل هذا البنك أعلى معدلاته سنة 2015 بنسبة 122%، وأدنى معدلاته سنة 2017، ليستقر متوسط هذا المؤشر عند 91,5%.

1.2. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري: يتبين لنا من الجدول أعلاه أن المعدلات النقدية لهذا البنك غير مستقرة ومنتدنية، حيث حصرت بين 5% إلى 17%، والسبب يعود إلى الاختلاف بين بسط ومقام هذه النسبة، بحيث سجل هذا البنك أعلى معدلاته سنة 2019 بنسبة 16,71%، وأدنى معدلاته سنة 2013 بنسبة 5,28% حتى استقر متوسط هذا المؤشر عند 13,35%.

1.3. بالنسبة لفرنس بنك: تتراوح نسب المعدل النقدي في هذا البنك بين 25% إلى 90%، وما يتضح جليا هو تذبذب هذه النسبة طيلة فترة سنوات الدراسة، فتارة ترتفع وتارة أخرى تتخفف، وهو ما يدل على عدم انتهاج سياسة محكمة من قبل البنك، كما حقق هذا البنك أعلى معدلاته سنة 2013 أي ما نسبته 90%، وأدنى معدلاته سنة 2018 بنسبة 25%، ليستقر متوسط المعدل النقدي لهذا البنك عند 55,5%.

1.4. بالنسبة لبنك BNP Paribas: من خلال الجدول نلاحظ أن المعدل النقدي لهذا البنك يتسم بنوع من الاستقرار حيث تراوحت نسبته بين 18% إلى 34%، حيث حقق بنك BNP أعلى نسبة بخصوص هذا المؤشر سنة 2012 بما يقارب 35%، وسجل أدنى معدل سنة 2014 بما يقارب 9%، ليستقر متوسط المعدل النقدي عند 26,62%.

1.5. بالنسبة لبنك ABC الإسلامي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات السيولة العادية لهذا البنك أي المعدل النقدي لا تختلف كثيرا عن بنك BNP Paribas حيث حصرت هذه النسب بين 17% إلى 33%، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2012 عكس البنك السابق، كما حقق أكبر نسبة سنة 2015 ليستقر المعدل النقدي عند 12,26%.

1.6. بالنسبة لبنك البركة الإسلامي: يتضح من خلال القيم المأخوذة من التقارير السنوية للبنك محل الدراسة أن المعدلات النقدية لهذا البنك تتراوح بين 45% إلى 90%، حيث حقق بنك البركة الإسلامي أعلى معدلاته سنة 2013 بما يقارب 91% وسجل أدنى مستوى لهذا المعدل سنة 2019 ليستقر متوسط المعدل النقدي عند 58%.

2. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يحسب بحاصل قسمة النقدية وشبه النقدية على إجمالي الودائع، حيث أن بسط هذه النسبة يمثل النقديات الموجودة في خزانة البنك أو لدى البنك المركزي وأيضا الحسابات النقدية الموجودة لدى الغير، وبإمكان البنك تحصيلها وقتما يشاء، أما مقام هذه النسبة فيشمل جميع الأصول، كما تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يتوفر عليها البنك من أجل الوفاء بالتزاماته، والجدول رقم 14 يلخص هذه النسبة للبنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم 15: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة

متوسط البنك	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	L2
10%	/	12%	7%	11%	/	/	/	/	BDL
11%	12%	11%	11%	11%	12%	12%	14%	5%	BNA
28,87%	21%	17%	33%	21%	33%	28%	42%	36%	FRANSBANK
21,25%	23%	25%	20%	25%	19%	15%	17%	26%	BNP Paribas
16,12%	13%	18%	21%	19%	20%	14%	13%	11%	ABC
37,28%	37%	39%	40%	43%	46%	46%	10%	/	AL BARAKA

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للبنوك

2.1. بالنسبة لبنك التنمية المحلية: يتضح من خلال الجدول رقم 15 والذي يتضمن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية للسنوات قيد الدراسة 2012-2019 تباين هذه النسبة من سنة لأخرى حيث سجلت أدنى نسبة لهذا البنك سنة 2017 لتقفز في السنة الموالية إلى 12% لتسجل أعلى نسبة لهذا المؤشر، كما استقر المتوسط عند 10%.

2.2. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في هذا البنك خلال سنوات الدراسة أغلبها 11%، 12% ما عدا سنتي 2012 و2013 التي تم فيهما تسجيل أدنى نسبة 05% وأعلى نسبة 14% على التوالي، ليستقر متوسط هذا البنك عند 11%.

2.3. بالنسبة لفرنس بنك: يتبين لنا من خلال القيم الموضحة أعلاه أن نسب مقدار الأرصدة النقدية المتوفرة لدى هذا البنك أعلى من البنوك سابقة التحليل، حيث سجلت أكبر نسبة له سنة 2013 بما يعادل 42% وأدنى نسبة له سنة 2017 بما يعادل 17%، ليستقر المتوسط الحسابي لهذا المؤشر عند 28,87%.

2.4. بالنسبة لبنك BNP Paribas: تراوحت قيم نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك BNP بين 15% إلى 26%، حيث بعد ما تم تسجيل أعلى نسبة لهذا المؤشر سنة 2012، انخفضت نسبة هذا الأخير في السنة الموالية مباشرة ليسجل أدنى نسبة له في ما يعادل 17%.

2.5. بالنسبة لبنك ABC الإسلامي: يتعين لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك ABC الإسلامي تتسم بالتذبذب طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت أعلى نسبة له بين 20% و21% سنتي 2015 و2017 على التوالي، كما سجلت أدنى نسب لهذا المؤشر سنة 2012 بما يعادل 11% ليستقر المتوسط عند 16,12%.

2.6. بالنسبة لبنك البركة الإسلامي: ما يلاحظ من خلال القيم المحسوبة لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أن أدنى نسبة سجلت كانت سنة 2013 بـ 10%، لتقفز مباشرة هذه النسبة نحو الارتفاع

بما يعادل 46%، كما حافظ هذا البنك على تجانس هذه النسب طيلة فترة الدراسة المتبقية لنسجل متوسط حسابي قدره 37,2%.

حاولنا في هذه النقطة من الدراسة تسليط الضوء على مؤشر السيولة وذلك من خلال استخدام نسبي المعدل النقدي أو ما يطلق عليه السيولة العادية، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لقياس أداء عينة البنوك المختارة للدراسة.

فتم تسجيل النسب 13,35% و 26,62% لكل من البنك الوطني الجزائري وبنك BNP Paribas وبنك ABC على التوالي كمتوسطات للمعدل النقدي وهو ما يعني عدم قدرة هذه البنوك على مواجهة طلبات وسحوبات جميع المودعين باختلاف أنواع ودائعهم، وبالتالي تعتبر هذه النسب المسجلة غير مقبولة كونها أقل من معيار الصناعة المصرفية المحدد بـ 33.33%، كما يعتبر البنك الوطني الجزائري أقل النسب قبولا بخصوص هذا المؤشر.

أما بالنسبة لبنك التنمية المحلية وفرنس بنك وبنك البركة الإسلامي، فتم تسجيل 91,5% و 55,5% و 58,9% على التوالي كمتوسطات حسابية لمؤشر السيولة العادية وهو ما يدعم قدرة هذه البنوك على مواجهة طلبات العملاء وقدرته على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض جديدة.

أما بالنسبة لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، تم تسجيل النسب 10% و 11% و 16% و 21% و 28% و 37% لكل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وبنك ABC وبنك BNP Paribas وفرنس بنك وبنك البركة الإسلامي، على التوالي كمتوسطات حسابية لهذا المؤشر، وهو ما يعني احتفاظ هذه البنوك لهذه النسب في شكل نقد، أي غير مستثمرة.

وما يمكن استنتاجه أن درجة السيولة لديها منخفضة مما يعرضها إلى ارتفاع خطر السيولة، ومن جهة ثانية قدرة هذه البنوك على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني العوائد، مما يشير إلى ارتفاع العائد المصرفي.

ثانيا/ سيولة البنوك الجزائرية:

بعد تقييم أداء البنوك محل الدراسة من خلال نسب السيولة نتعدى من الجزء إلى الكل من خلال تحليل مؤشر السيولة للبنوك العاملة داخل التراب الوطني الجزائري ككل.

الجدول رقم 16: مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل النقدي	82,06%	61,64%	58,39%	53,86%	47,45%
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	37,96%	27,17%	23,50%	23,74%	19,84%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول رقم 16 يتضح لنا أن نسبة الأصول (الأصول السائلة/الودائع) انتقلت من 53,7% في 2017 إلى 47,5% في 2018 هذا الانخفاض ناتج عن تراجع الأصول السائلة -8,1% وتزايد معتدل للودائع +4,1%.

كما عرفت الأصول السائلة للمصارف (80% منها تعود إلى البنوك العمومية)، وتيرة متناقصة طيلة الخمس سنوات الأخيرة، لتبلغ أدنى مستوى لها في 2018.

وانخفضت الأصول السائلة للقطاع البنكي بنسبة 8,1% في 2018، ما أدى إلى تراجع في نسبة (الأصول السائلة/إجمالي الأصول) والتي انتقلت من 23,75% في 2017 إلى 19,8% في 2018، وهذه السياسة تعكس مخاطر عالية في السيولة نتيجة انخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة للأصول الأخرى، مما يعرض البنوك الجزائرية إلى المخاطر عند تسديد التزاماتها، رغم أن هذه السياسة ذات عوائد مرتفعة.

المبحث الثالث: انعكاسات الشمول المالي على الأداء البنكي

يهتم المبحث الأخير من هذا الفصل بالبحث عن وجود علاقة بين الشمول المالي في الجزائر ومعدلات الأداء البنكي المقاسة سابقا، وذلك من خلال اختبار وجود ترابط من عدمه بين كل من المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة، لنخلص في الأخير إلى التعرف على معيقات الشمول المالي التي تحول دون تجسيده، والمجهودات المبذولة من قبل السلطات لتحقيقه.

المطلب الأول: تحليل علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي

من خلال هذا المطلب سوف نقوم باختبار وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي المأخوذة سابقا وأبعاد الأداء البنكي التي تم تبنيها لتقييم هذا الأخير.

أولا/ العلاقة بين بعد الوصول المالي وربحية البنوك:

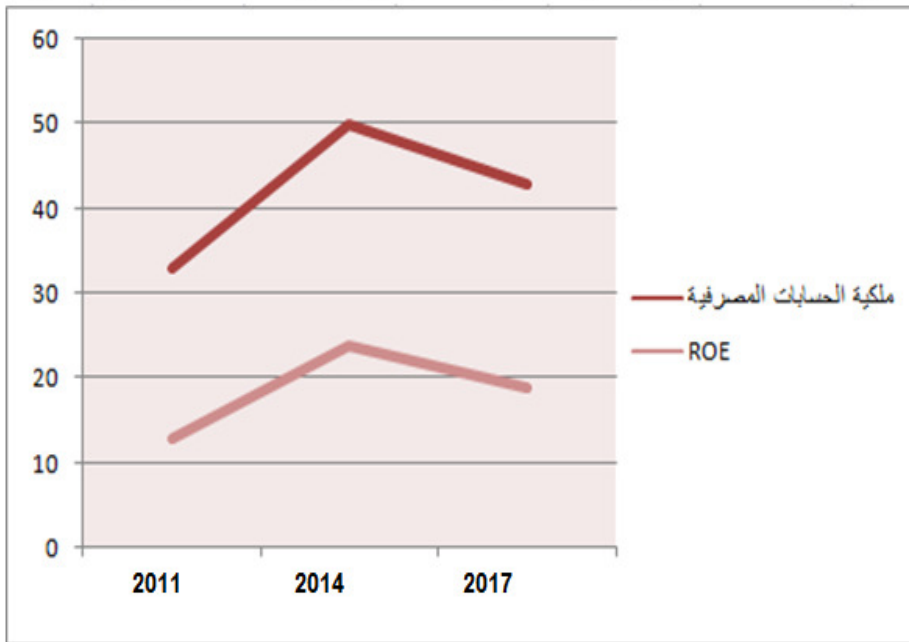
سيتم في هذه النقطة تحليل العلاقة بين بعد الوصول المالي وربحية البنوك بالاعتماد على مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى مؤسسة مالية رسمية، ومؤشر العائد على حقوق الملكية.

1. العلاقة بين مؤشر ملكية الحسابات المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية: إن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين هو ($r= 0,99$)، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية موجبة قوية بين كل من ملكية الحسابات المصرفية كمتغير مستقل، ومتغير العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، حيث نلاحظ من

خلال المنحنى تغير المؤشر الخاص بالربحية في نفس اتجاه تغير المؤشر الخاص بالوصول المالي،

وهذا ما يتفق مع الأطر النظرية المتناولة في الدراسة سابقا، التي تنص على أن الوصول للخدمات المالية يزيد من ربحية البنوك وذلك من خلال فتح حسابات جديدة

الشكل رقم 10: العلاقة بين ملكية الحسابات المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

وإدخال عملاء جدد وإشراك جميع شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي على حساب النظام المالي

غير الرسمي إلا أن تأثير الشمول المالي في هذه النقطة من خلال اعتماد مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين بإمكانه تحسين الأداء البنكي بدرجة أكبر في حال تجاوز عقبة عدم تمتع غالبية شباب الجزائر بالاستقلالية المالية قبل عمر العشرين، كما أن الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يبدى من معدلات العمق المالي، وبالتالي من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدا ماليا.

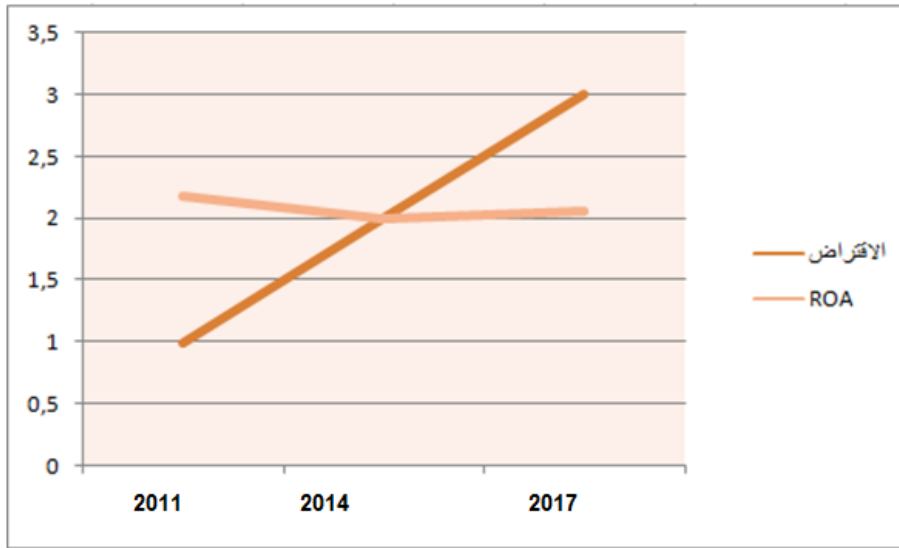
ثانيا/ العلاقة بين بعد استخدام الخدمات المالية وربحية وسيولة البنوك:

سيتم من خلال هذا العنصر تحليل علاقته الأولى بين مؤشر الاقتراض ومؤشر العائد على الأصول، والثانية بين مؤشر الادخار ومؤشر المعدل النقدي.

1. العلاقة بين مؤشر الاقتراض ومعدل العائد على الأصول: معامل الارتباط بين هذه المتغيرين هو

($r=-0,66$)، وهو ما يعكس وجود علاقة عكسية متوسطة بين كل من نسبة الاقتراض كمتغير مستقل ومتغير

الشكل رقم 11: العلاقة بين الاقتراض ومعدل العائد على الأصول



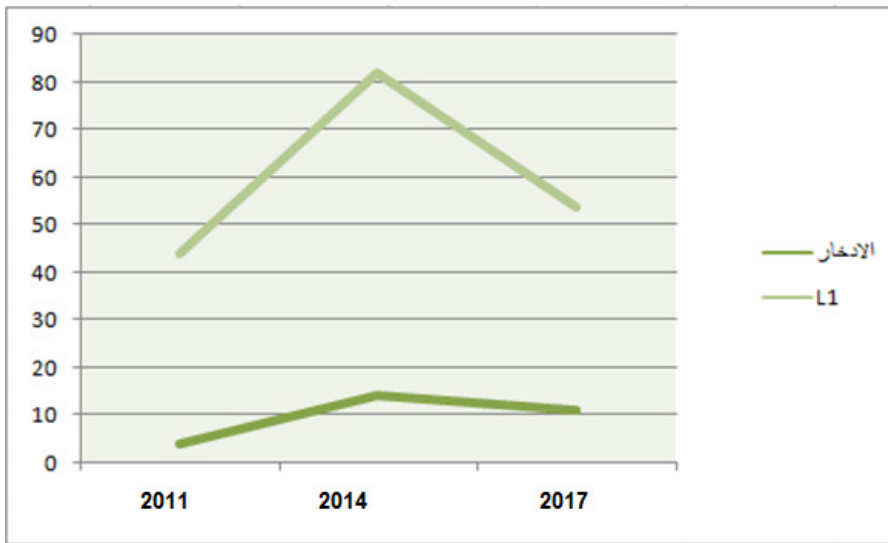
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

العائد على الأصول كمتغير تابع، حيث يتضح من خلال المنحنى تغير المؤشر الخاص بالربحية في الاتجاه المضاد لتغير المؤشر الخاص باستخدام الخدمات المالية، وهذا ما يتنافى مع الأطر النظرية المتناولة في دراستنا سابقا والتي تفيد بأن العلاقة بين الإقراض المسؤول والشمول المالي هي علاقة

إيجابية مترابطة ببعضها البعض، حيث يعمل الالتزام بأسس ومعايير الإقراض المسؤول على تعزيز نسب الشمول المالي وذلك من خلال خلق بيئة تمويلية مناسبة وجاذبة للمستهلكين، للإقبال على استخدام المنتجات والخدمات المالية بشروط وأسعار معقولة، وهذا ما عجزت عنه سياسة البنوك الجزائرية، ويعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حالة التخلف عن السداد من جهة، ومن خلال عدم اجتيازها لأحد أهم التحديات الكبرى في هذا المجال والمتمثلة في ترجمة المبادئ والقوانين وتعليمات الإقراض المسؤول إلى إجراءات يتم تطبيقها والرقابة عليها في ظل بيئة عملية معقدة ومتغيرة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق وكون الإقراض المسؤول يعمل على تعزيز نسب الشمول المالي فإنه وبشكل غير مباشر يؤثر ايجابيا على الاستقرار المالي برمته.

2. العلاقة بين مؤشر الادخار والمعدل النقدي: إن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين هو ($r = 0,87$) وهو ما يعكس وجود علاقة طردية موجبة قوية نسبيا، بين كل من نسبة الادخار كمتغير مستقل، ومتغير المعدل النقدي كمتغير تابع، حيث يتبين من خلال المنحنى تغير المؤشر الخاص بالسيولة في نفس اتجاه تغير المؤشر الخاص باستخدام الخدمات المالية، وهذا ما يتماشى مع ما تم تناوله في الدراسة النظرية سابقا، والتي تستند إلى الشكل رقم 12: العلاقة بين الادخار والمعدل النقدي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

أن مؤشر الادخار يزيد من سيولة البنوك وذلك من خلال توسيع قاعدة الودائع وتنويعها وجذب المدخرين ذوي الدخل المنخفض، الذين يتجهون إلى الحفاظ على ودائعهم خلال فترة الأزمات، مما يخلق لدى هذه البنوك مصدر مستقر للتمويل،

ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من أكبر عدد من الأفراد، الأمر الذي يحسن من كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي، مما يدعم ربحية هذه البنوك من جهة، ويدعم التحكم في المخاطر من جهة أخرى، كون سحب صغار المدخرين لودائعهم خلال الأزمات عوض سحب كبار المدخرين لودائعهم، يخفف من شدة الصدمة على الجهاز المصرفي.

إلا أنه في حالة الجزائر فالوفرة المالية ليست نتيجة مؤشرات السلامة المالية، بقدر ما هي مرتبطة بالدعم المتواصل من قبل السلطات العامة للقطاع البنكي، أي أن الاستقرار المالي في هذه الحالة ليس ذاتيا، بقدر ما هو استقرار محقق بعوامل خارجية، وبالتالي عدم إمكانية استمراره مع تدهور أسعار البترول الحالية.

ثالثاً/ العلاقة بين بعد جودة الخدمات المصرفية وربحية وسيولة البنوك:

سننتظر في آخر عنصر من هذا المطلب إلى تحليل علاقتهين ألا وهما علاقة مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية بالعائد على الأصول، وعلاقة مؤشر الاستبعاد المالي بسيولة البنوك المعبر عنها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

1. العلاقة بين مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية ومعدل العائد على الأصول: إن معامل الارتباط بين

هذين المتغيرين هو $(r= 0,99)$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية موجبة قوية، حيث يوشك أن يكون الارتباط تاماً بين كل من نسبة دفع أو تلقي مدفوعات رقمية كمتغير مستقل، ومتغير العائد على الأصول كمتغير تابع، حيث يتضح من خلال المنحنى تغير المؤشر الخاص بالربحية في نفس اتجاه تغير المؤشر الخاص بجودة الخدمات المالية، وهذا ما يتوافق مع الدراسة النظرية التي تشير إلى أن تبني البنوك

تطبيقات التكنولوجيا

الحديثة لتحسين نوعية

خدماتها الحالية،

وتطوير خدمات

مصرفية جديدة،

يساعد في حفاظ البنك

على قاعدة عملاءه

الحالية واستقطاب

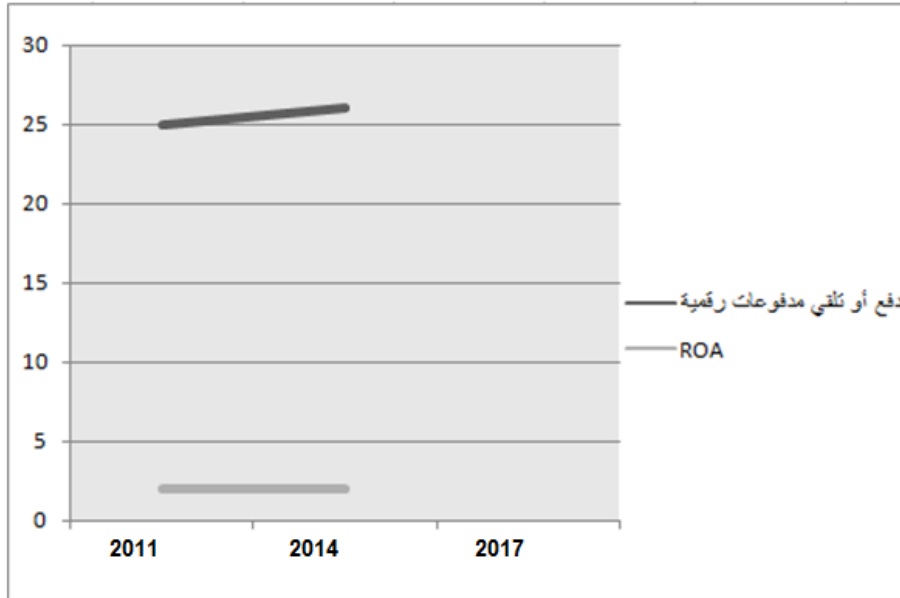
عملاء جدد، وكل هذا

مرتبط بمدى قدرة هذه

البنوك على توفير

تشكيلة متنوعة من

الشكل رقم 13: العلاقة بين دفع أو تلقي مدفوعات رقمية ومعدل العائد على الأصول



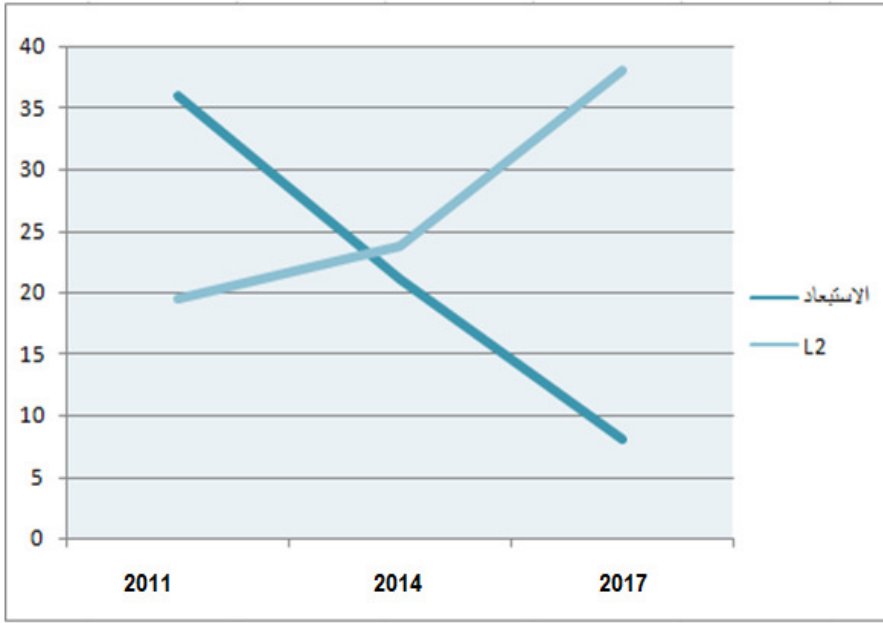
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

الخدمات المالية والمصرفية ذات جودة عالية، تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، معتمدة في توزيعها على المنافذ الالكترونية لضمان وصولها في المكان والزمان المناسبين، وبأقل تكلفة ممكنة من خلال تعظيم وفورات الحجم وزيادة سرعة انجاز المعاملات، كما تتيح الأنظمة الرقمية تقديم خدمات أكثر تخصيصاً تمكنها من خدمة الفقراء بشكل أفضل.

2. العلاقة بين مؤشر الاستبعاد المالي ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: إن معامل الارتباط

بين هذين المتغيرين هو $(r= -0,26)$ ، وهو ما يعكس علاقة عكسية متوسطة نسبياً بين كل من نسبة الاستبعاد المالي كمتغير مستقل، ومتغير الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كمتغير تابع، حيث يتبين لنا من خلال المنحنى تغير المؤشر الخاص بالسيولة في الاتجاه المعاكس لتغير المؤشر الخاص بجودة الخدمات المالية، وهذا ما يتفق مع الدراسة النظرية، فعدم امتلاك الأفراد للحسابات في المؤسسات المالية

الشكل رقم 14: العلاقة بين الاستبعاد المالي ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Excel

الرسمية، إما بسبب بعدها، أو عدم امتلاكهم للموارد المالية، أو غيرها من الأسباب، يساهم وبشكل مباشر في تدني مستويات السيولة في النظام المالي الرسمي، وتوجيه هذه الموارد إلى النظام المالي غير الرسمي، من خلال ادخار الأموال لدى العائلة أو الأصدقاء، وهذا يعود لفقدان الثقة

في هذه البنوك أو لأسباب دينية كون البنوك الجزائرية تتعامل على الأساس الربوي، مما يشير إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

من خلال ما تم تناوله سابقا أصبح بالإمكان الحكم على دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي في الجزائر، فبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن النظام المصرفي في الجزائر يبقى متخلف سواء في مجال الوساطة المالية، أو من ناحية إدارته للمخاطر لمواجهة الصدمات المالية، وهو ما يدل على نقص فعالية سياسة الشمول المالي المعتمدة من طرف الجزائر، فهي لا تعكس العمق المطلوب للشمول المالي.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر

يهتم هذا المطلب بحصر مجموعة التحديات التي تواجه مسار تعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث لا يزال الطريق طويلا لتحقيق المستوى المرغوب، وفيما يلي توضيح للعقبات التي تحول دون نشر الشمول المالي في الجزائر.

أولا/ تحديات الاقتصاد الجزائري في إطار مصطلح الشمول المالي:

يعد القطاع المصرفي المالي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي، الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور الأزمة المالية العالمية 2008، واتضح آثاره بالأخص على الدول النامية، ومن بينها الجزائر، وفيما يلي بعض هذه الآثار:

1. إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.
 2. ارتفاع في فاتورة الواردات، يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية.
 3. تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار، وانخفاض مداخيل الصادرات.
 4. انخفاض معدلات النمو لمستويات غير كافية لامتصاص البطالة، وعدم التمكن من تنفيذ البرامج المسطرة، ومواجهة المشاريع الجزائرية لصعوبات نتيجة ذلك.¹
- ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية، والتي تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

1. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة، لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهنانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
2. ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد والشركات.
3. غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
4. بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.²

فضلا عن أسباب أخرى نتج عنها نقص انتشار الشمول المالي في العالم العربي، منها:

¹ ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تمنراست، الجزائر، 2012، ص 504.

² فضيل البشير، مرجع سابق، ص 482.

1. عدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية.
2. انخفاض مستوى الوعي المالي، حيث يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.¹
3. أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.
4. ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وببطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.²
5. كما شكل الفيروس تحديا كبيرا خلال السنتين الأخيرتين، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلبا، من خلال احتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما يتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظا على تصنيفهم الائتماني.

المطلب الثالث: سبل تفعيل الشمول المالي في الجزائر

لقد أصبح تعزيز الشمول المالي مطلبا ضروريا من أجل دعم مسار التنمية، والتقليل من الفقر في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي.

أولا/ سياسات تعزيز الشمول المالي بالقطاع المصرفي:

1. الاهتمام بتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وإعادة النظر في نظم العسر المالي، وكذلك وضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة.
2. سن تشريعات مصرفية جديدة وخلق بيئة تنظيمية واضحة بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتعزيز سبل إمدادها بخدمات الشمول المالي.
3. تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة.

¹ فلاق صليحة، مرجع سابق، ص 10.

² بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018، ص 102.

4. وضع ضوابط لمتابعة العملاء ودراسة مدى رضاهم عن الخدمات المتاحة، وتزويدهم بكافة المعلومات الخاصة بمعاملتهم المصرفية بشكل آني.
5. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات والمنتجات المالية الأكثر ملائمة لهم، والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
6. تعزيز إجراءات حماية حقوق العملاء من خلال إعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها تحقيقاً للعدالة وعدم التمييز بين العملاء.
7. تسهيل وتيسير آليات وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات والمنتجات المالية.
8. تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة وحرصها على تطبيق سياسات عادلة، مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المالية المقدمة.¹
9. **تبني استراتيجيات وبرامج عمل وطنية للشمول المالي:** يمثل تبني وتنفيذ استراتيجيات أو برامج وطنية شاملة لتحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية يتشارك فيها كافة الأطراف المعنية، المحور الأهم في سياسات تعزيز الشمول المالي، ذلك أن تطوير الأطر القانونية والرقابية على القطاع المالي وتحسين بنيته التحتية، هي جوانب مهمة للارتقاء وتعميق هذا القطاع وقدرته على توصيل الخدمات المالية، وإنما يجب أن تكون في إطار إستراتيجية متكاملة تسعى لتحقيق أهداف محدودة، تمثل أجندة وطنية للشمول المالي يشارك فيها القطاعين العام والخاص.

ويمكن أن تشمل مكونات أو عناصر هذه الإستراتيجية، ما يلي:

- 1.1. جمع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة وإجراء التقييمات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي في الدولة
- 1.2. تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، للعمل على تحقيقها.
- 1.3. وضع عناصر خطة العمل للوصول لهذه الأهداف والمؤشرات، والجوانب المؤسسية لتنفيذها والتنسيق بين الأطراف المعنية.²

¹ محمد موسى علي شحاتة، مرجع سابق، ص 24.

² محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يوم 1 أكتوبر 2012، الكويت، ص 42.

الشكل رقم 15: العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي



المصدر: محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يوم 1 أكتوبر 2012، الكويت، ص 46.

ثانياً/ دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

يتضح من استعراض السياسات والمتطلبات اللازمة لتعزيز الشمول المالي الدور الكبير والهام الذي تضطلع به المصارف المركزية في دفع وتشجيع هذه السياسات.

1. دور البنوك المركزية كسلطات إشرافية ورقابية: تركز الجهود الإشرافية والرقابية للبنوك المركزية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل، والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها.

ومن شأن إضافة بعد أو مسؤولية جديدة لهذه الجهود ترتبط بتحسين الشمول المالي، أن يضيف متغيرات جديدة، يتعين التعامل معها ومن هذه المتغيرات، التعامل مع مقدمين جدد أو مختلفين للخدمات المالية والمصرفية، أو أدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات، وأخيراً أنماط جديدة من المتعاملين.

وتكمن المسؤولية الرئيسية للبنوك المركزية كجهات إشرافية ورقابية في تعزيز الشمول المالي، في خلق البيئة القانونية التي تشجع الوصول للخدمات المالية، وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات من خارج

الفروع المصرفية التقليدية، فكما سبقت الإشارة، وفرت التقنيات الحديثة الفرصة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر أجهزة الصرف الآلي والبيع والهاتف المحمول ومحلات التجزئة، ويشمل ذلك خدمات الإيداع والدفع والتحويل وسداد الأقساط، ويفترض أن يساهم تقديم الخدمات المصرفية من خارج الفروع المصرفية، في خفض كلفة تقديم هذه الخدمات من جهة، ووصولها لفئات أوسع في المجتمع من جهة أخرى.

2. دور البنوك المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي: إلى جانب دور المصارف المركزية في تطوير التشريعات والقواعد الرقابية التي تسمح وتشجع على انتشار الخدمات المالية والمصرفية والوصول إليها، فإن للبنوك المركزية كذلك دور لا يقل أهمية في التنسيق لدعم برامج خطط تعزيز الشمول المالي داخل دولها.

فكما سبقت الإشارة، يرتبط تقدم أجندة تحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية بوجود إستراتيجية وطنية شاملة تشارك وتتسق فيها كافة الأطراف المعنية في هذا الشأن، وتعتبر البنوك المركزية بحكم صلاحياتها الواسعة وإشرافها على الجزء الأكبر من مكونات القطاع المالي والمصرفي، أكثر الجهات أو المؤسسات مناسبة لقيادة الجهود الوطنية وتنسيق السياسات المتعلقة بهذه الجوانب.¹

¹ محمد يسر برنييه، مرجع سابق، ص 48، 53.

خلاصة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تدولا في الفترة الأخيرة والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق تحسن الأداء البنكي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

وقد ناقشنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى وجود علاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بناء على معطيات العينة من البنوك التجارية الجزائرية المستخدمة في الفصل الثاني.

كما تناولنا في هذا الفصل أولا تحليل أبعاد الشمول المالي من خلال 06 مؤشرات تم اختيارها بعناية لتعبر عن كل بعد من أبعاد الشمول المالي المتمثلة في بعد الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية، ثم تناولنا بعد ذلك تحليل أبعاد الأداء البنكي، وذلك بعد قياس هذا الأخير بالاعتماد على كل من مؤشرات الربحية والسيولة، كما تطرقنا في الأخير إلى البحث عن وجود علاقة بين أبعاد الشمول المالي وتحسن مستوى الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال معاملات الارتباط.

لنخلص بعد تحليلنا للمعطيات المتوفرة، أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب فيه بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

خاتمة

خاتمة:

الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية، في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلي دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، حيث يعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، حيث أثبتت عديد الدراسات والتجارب دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي، حيث حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي وإقليمي كبير جدا في الآونة الأخيرة، فالشمول المالي يساهم في تحقيق ثمانية أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، ومن هنا تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية، وكذا الاهتمام بتمكين المرأة ونوي الدخل المحدود، والتقليل قدر الإمكان من تهميش بعض الفئات ماليا، ورغم سعي الجزائر المستمر خاصة في السنوات الأخيرة لدعم العمق المالي إلا أنها تحتل مراتب متأخرة في انتشار الشمول المالي.

1. نتائج الدراسة: لم يكن حيازة الجزائر لمراتب متأخرة بخصوص انتشار الشمول المالي من النتائج الوحيدة

التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا، بل تم التوصل كذلك للنتائج التالية:

- نسبة ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي، والدول النامية.
- يعاني القطاع المالي في الجزائر من ضعف القدرة على اختراق المستفيدين، وعدم نجاحه في تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع.
- تدني كل من نسبي الاقتراض والادخار في البنوك الجزائرية، وبدرجة أكبر مؤشر الاقتراض وذلك راجع للأسباب الدينية من جهة، وافتقار الطبقات محدودة الدخل للضمانات الحقيقية من جهة أخرى.
- من أهم أسباب الاستبعاد المالي، عدم امتلاك الأفراد للموارد المالية التي تستدعي امتلاك حسابات مصرفية لدى البنوك، وهو السبب الأكثر شيوعا عالميا.
- ربحية البنوك الجزائرية في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة الأخيرة.
- ارتفاع مخاطر السيولة لدى البنوك الجزائرية، نتيجة انخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة للأصول الأخرى، إلا أن هذه السياسة تعد ذات عوائد مرتفعة.
- وجود علاقة طردية موجبة قوية بين كل من ملكية الحسابات المصرفية، ومتغير العائد على حقوق الملكية.
- وجود علاقة عكسية متوسطة بين كل من نسبة الاقتراض، ومتغير العائد على الأصول.
- وجود علاقة طردية موجبة قوية نسبيا، بين كل من نسبة الادخار، ومتغير المعدل النقدي.

➤ وجود علاقة طردية موجبة قوية، بين كل من نسبة دفع أو تلقي مدفوعات رقمية، ومتغير العائد على الأصول.

➤ وجود علاقة عكسية متوسطة نسبيا بين كل من نسبة الاستبعاد المالي، ومتغير الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

➤ تشكيل فيروس كورونا تحديا جديدا بالنسبة للشمول المالي إلى جانب التحديات الأخرى.

➤ تحسين مناخ الأعمال في دولة الجزائر من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في بيئة الأعمال.

➤ ضرورة ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع، ولاسيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب الذي يساهمون في تحقيق الشمول المالي.

➤ دعم التنقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية، وإشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام لتعزيز الشمول المالي.

2. مناقشة الفرضيات: لمعالجة إشكالية الدراسة كان قد تم تبني مجموعة من الفرضيات، وبعد الدراسة تبين:

➤ نفي الفرضية الأولى، لأن الشمول المالي لا يزال في بداياته في الجزائر، وهذا ما أثبتته الدراسة التحليلية لمؤشراته بعد مقارنتها بالمؤشرات العالمية، فالنظام المالي في الجزائر يعاني من مشكلة الاستبعاد المالي.

➤ نفي الفرضية الثانية، كون الشمول المالي يساهم في زيادة ربحية البنوك من خلال قيامه على مبدأ إشراك جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، وخاصة تلك المستبعدة والمهمشة، ومنه ضم موارد مالية جديدة إليه.

➤ إثبات الفرضية الثالثة، تلك المتعلقة بالاستبعاد المالي لأنه تم إثبات وجود علاقة عكسية بينه وبين المؤشر الخاص بالسيولة، فعدم امتلاك الأفراد للحسابات في المؤسسات المالية الرسمية لأي سبب كان، ينقص من سيولة البنوك.

إثبات الفرضية الأخيرة، المتعلقة بتبني إستراتيجية وطنية كسياسة من سياسات تفعيل الشمول المالي في الجزائر، كونها المحور الأهم الذي يشتمل على مكونات وعناصر أساسية لاجتياز معيقات انتشار الشمول المالي.

3. توصيات الدراسة: على الجزائر التي تسعى لتحسين الأداء المالي للجهاز البنكي من خلال زيادة انتشار الشمول المالي العمل على:

➤ تطوير العمل المصرفي من خلال تبني التقنيات المالية الرقمية، لما لها من منفعة على فتح وتوسيع مسار وصول الخدمات المالية والمصرفية للمستبعدين مالياً، مع الأخذ في الاعتبار إلزامية إدارة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، وهو ما يستدعي التركيز على تعزيز الاستثمار في البنية التحتية

للاتصالات وتحديثها، وتوفير تشكيلة متنوعة ومتطورة من منتجات وخدمات مصرفية تنسجم والقدرة المالية لمختلف شرائح المجتمع.

➤ السعي نحو تطوير آليات رقابية قوية وفعالة لتوفير الحماية المالية للمستهلك الجزائري، اعتمادا على المبادئ الدولية المعتمدة في هذا المجال والقائمة أساسا على المعاملة العادلة والمنصفة بين المستهلكين، والإفصاح والشفافية في تزويدهم بالمعلومات، إلى جانب إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص بتنفيذ البرامج الهادفة لتعزيز التنقيف والتوعية المالية للمستهلك، مما يسمح ببناء ثقة في القطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي.

➤ الاهتمام بتفعيل دور مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي (التمويل الأصغر، التمويل التآجيري، التمويل الجماعي)، لقدرتها الفعالة على استقطاب المدخرات ومنح الائتمان للفئات المستبعدة مالياً، وذلك بوضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بينها وبين مؤسسات القطاع المصرفي، لتعزيز قيمة التعاون بينهما في سعيهما لتطوير أداء القطاع المالي في الجزائر.

➤ العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات بنكية أخرى في مناطق مستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع.

➤ تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض.

➤ إتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية.

➤ فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.

➤ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

➤ تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقتراض والتمويل.

➤ ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة والقياس المقارن أساليب حديثة في المعايرة والقياس، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في العائد والمخاطرة، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- رامي يوسف عباد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي_دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي_دولة الإمارات، 2019.

2. الرسائل والمذكرات:

- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
- نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.
- حنين محمد بدر، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية
اتجاه

العملاء، مذكرة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

➤ راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

➤ رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019.

3. المجالات والدوريات والملتقيات:

➤ إسكندر نشوان وآخرون، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 09، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

➤ أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية_ دراسة تحليلية للبنك الأمريكي **INC financial AmeriServ** للفترة الممتدة بين 2010-2019، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020.

➤ أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2021.

➤ بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان-أربيل في العلوم الإدارية والمالية يومي 27 و28 جوان 2018، العراق.

➤ بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر.

➤ بن عويدة سمية وآخرون، قياس الأداء البنكي انطلاقا من مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية **RAROC** نموذجا، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

➤ بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018.

➤ بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي

- للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.
- بهناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.
- بوقرة كريمة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا - مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة ميلة، الجزائر، 2020.
- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020.
- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.
- السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- صورية شنبي، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019.
- عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي _دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020.
- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
- فلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.
- كركار مليكة، الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019.
- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2020.
- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

- محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2019.
- ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تمنراست، الجزائر، 2012.
- نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.
- نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية_دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018_مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة جيجل، الجزائر، 2019.

4. التقارير:

- صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، ص 07-08.
- محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يوم 1 أكتوبر 2012، الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books:

- Deepak B.Phatak , K.C Chakrabarty, **Financial Inclusion**, academic foundation, new delhy, India 2009.
- S.V Shinde , **Financial Inclusion in India** , laxmi book publication, solapur, India, 2014.
- Rajiv Prabhakar, **Financial Inclusion critique and alternatives**, the policy press, an amprint of Bristol universityof press, Great Britain, 2021.
- Ajay Garg, **Financial Inclusion, viable opportunities in India**, Chhayadeep Offset press, Faridabad, India, 2011.

2. Websites :

- World Bank, 2011, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- World Bank, 2014, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- World Bank, 2017, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- FAS Data, <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
- <https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html>
- <https://www.bna.dz/ar/10-actualites>
- <https://www.fransabank.dz/>
- <https://www.bnpparibas.dz/>
- <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/Pages/default.aspx>
- <https://www.albaraka-bank.com/albaraka-algerie/?lang=fr>
- <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: نسب السيولة والربحية للبنوك محل الدراسة

1. بنك التنمية المحلية:

Années	L1	Caisee	Total actif	L2	ROA	ROE
2015	122%				0.86%	9.73%
2016	98%	8,9573E+10	8,4693E+11	11%	1.98%	17.94%
2017	60%	6,3865E+10	9,0228E+11	7%	1.53%	14.16%
2018	86%	1,2605E+11	1,0489E+12	12%	1.6%	15%

2. البنك الوطني الجزائري:

Années	Caisee	Dettes	L1	Caisse	Total actif	L2	ROA	ROE
2012	386386000	5361496000	7,21%	386386000	7833627000	5%	0.57%	10.39%
2013	308802293	5845116000	5,28%	308802293	2185693316	14%	0.19%	3.47%
2014	318233779	1924033475	16,54%	318233779	2620619286	12%	0.65%	12.13%
2015	325840983	2170872337	15,01%	325840983	2719081219	12%	1.09%	10.10%
2016	305734845	1883832686	16,23%	305734845	2843371178	11%	1.11%	9.93%
2017	298863421	2009876370	14,87%	298863421	2828633272	11%	1.06%	5.65%
2018	337316817	2245063130	15,02%	337316817	3082299350	11%	1.16%	6.41%
2019	431208241	2580493323	16,71%	431208241	3491982968	12%	0.55%	3.35%

3. فرنس بنك:

Années	Caisse	Dettes	L1	Caisee	Total actif	L2	Resultat net	Capita ux	ROE	Resultat net	Total actif	ROA
2012	8418120	9495632	89%	8418120	23486741	36%	1042125	10934258	10%	1042125	23486741	4%
2013	10810888	11945916	90%	10810888	25846969	42%	728261	11481374	6%	728261	25846969	3%
2014	6878079	11585789	59%	6878079	24473918	28%	269583	11863711	2%	269583	24473918	1%
2015	9241290	14298456	65%	9241290	27817331	33%	427725	12005242	4%	427725	27817331	2%
2016	7576014	21469226	35%	7576014	36649177	21%	762598	12229798	6%	762598	36649177	2%
2017	15921008	31975798	50%	15921008	47907042	33%			6.79%			2.20%
2018	10884842	44369297	25%	10884842	62682702	17%			8.68%			2.29%
2019	14240233	45375834	31%	14240233	66834891	21%			10.84%			2.77%

4. BNP بنك:

Années	Caisse	Dettes	L1	Caisee	Total actif	L2	Resultat net	Capitaux	ROE	Resultat net	Total actif	ROA
2012	539477 63	156429 146	34 %	539477 63	207164 708	26 %	4565756	156675 64	29 %	4565756	207164 708	2%
2013	395772 74	192440 123	21 %	395772 74	233868 797	17 %	3825349	172351 05	22 %	3825349	233868 797	2%
2014	369874 80	206123 764	18 %	369874 80	254285 383	15 %	4336739	175434 70	25 %	4336739	254285 383	2%
2015	482912 06	197120 610	24 %	482912 06	252587 536	19 %	3723465	203775 77	18 %	3723465	252587 536	1%
2016	619282 67	202300 581	31 %	619282 67	248913 031	25 %	3653962	225956 18	16 %	3653962	248913 031	1%
2017	517657 80	205678 054	25 %	517657 80	255812 988	20 %	2301448	247454 51	9%	2301448	255812 988	1%
2018	653296 74	209618 882	31 %	653296 74	262007 545	25 %	5257319	255460 42	21 %	5257319	262007 545	2%
2019	627379 46	215398 597	29 %	627379 46	270264 154	23 %	4846154	269262 15	18 %	4846154	270264 154	2%

5. ABC بنك:

Années	Caisse	Dettes	L1	Caisse	Total actif	L2	ROA	ROE
2012	5180674	30860756	17%	5180674	47312797	11%	3.5%	9%
2013	6552826	31874797	21%	6552826	50775751	13%	3%	8%
2014	7610612	32871818	23%	7610612	54227823	14%	3%	9%
2015	13302574	40580434	33%	13302574	67236365	20%	3%	8%
2016	13406692	42424169	32%	13406692	70948252	19%	3%	8%
2017	19371396	58984961	33%	19371396	91563184	21%	3%	10%
2018	13412964	46217936	29%	13412964	74905737	18%	3%	10%
2019	10364057	48997227	21%	10364057	79785697	13%	2%	7%

6. بنك البركة الإسلامي:

Années	Caisse	Dettes	L1	Caisee	Total actif	L2	Resultat net	Capitaux	ROE	Resultat net	Total actif	ROA
2012			72.7 %	12274	615558	2 %	5123	92616	5.5 3%			0.8 3%
2013			90.9 5%	68971	659948	10 %	6563	95949	6.8 4%			0.8 6%
2014	7,4652 E+10	1,3119 E+11	57%	7,4652 E+10	1,6277 E+11	46 %	430660 4700	1,6039 E+10	27 %	430660 4700	1,6277 E+11	3%
2015	899623 79	170152 183	53%	899623 79	193573 058	46 %	410791 8	155977 01	26 %	410791 8	193573 058	2%
2016	899028 68	154576 517	58%	899028 68	210343 621	43 %	398356 8	169045 01	24 %	398356 8	210343 621	2%
2017	996160 04	207944 559	48%	996160 04	248632 693	40 %	354841 4	172383 13	21 %	354841 4	248632 693	1%
2018	105021 945	223995 226	47%	105021 945	270995 828	39 %	516657 2	180812 81	29 %	516657 2	270995 828	2%
2019	957459 74	213319 585	45%	957459 74	261568 166	37 %	633324 5	199015 03	32 %	633324 5	261568 166	2%

الملاحق رقم 02: معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

1. معامل الارتباط بين مؤشر ملكية الحسابات المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية:

obs	X	Y	X ²	Y ²	XY	r= 0,9991562
1	33	12,78	1089	163,3284	421,74	
2	50	23,75	2500	564,0625	1187,5	
3	43	18,84	1849	354,9456	810,12	
sum	126	55,37	5438	1082,3365	2419,36	
count	3	3				

2. معامل الارتباط بين مؤشر الاقتراض ومعدل العائد على الأصول:

obs	X	Y	X ²	Y ²	XY	r= -0,669238
1	1	2,18	1	4,7524	2,18	
2	2	1,99	4	3,9601	3,98	
3	3	2,05	9	4,2025	6,15	
sum	6	6,22	14	12,915	12,31	
count	3	3				

3. معامل الارتباط بين مؤشر الادخار والمعدل النقدي:

obs	X	Y	X ²	Y ²	XY	r= 0,878592
1	4	43,98	16	1934,2404	175,92	
2	14	82,06	196	6733,8436	1148,84	
3	11	53,86	121	2900,8996	592,46	
sum	29	179,9	333	11568,984	1917,22	
count	3	3				

4. معامل الارتباط بين مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية ومعدل العائد على الأصول:

obs	X	Y	X ²	Y ²	XY	r= 0,9999661
1	25	1,99	625	3,9601	49,75	
2	26	2,05	676	4,2025	53,3	
sum	51	4,04	1301	8,1626	103,05	
count	3	3				

5. معامل الارتباط بين مؤشر الاستبعاد المالي ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

obs	X	Y	X ²	Y ²	XY	r=	-0,26349
1	36	19,4	1296	376,36	698,4		
2	21	37,96	441	1440,9616	797,16		
3	8	23,74	64	563,5876	189,92		
sum	65	81,1	1801	2380,9092	1685,48		
count	3	3					

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	The Organisation for Economic Co-operation and Development	OCDE
الشبكة الدولية للتثقيف المالي	International Network on Financial Education	INEF
المجموعة العشرين	Group of Twenty	G20
الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي	The Global Partnership for Financial Inclusion	GPII
الروابط بين الاشتمال المالي والاستقرار والنزاهة والحماية	Inclusion and the Linkages to stability, Integrity and Protection	ISIP
كفاية رأس المال جودة الأصول الإدارة الأرباح السيولة الحساسية لمخاطر السوق	(C) capital adequacy (A) asset quality (M) management (E) earnings (L) liquidity (S) sensitivity to market risk	CAMELS
العائد على حقوق الملكية	Return on equity	ROE
العائد على الأصول	Return on Assets	ROA
القيمة الاقتصادية المضافة	Economic Value Added	EVA
القيمة السوقية المضافة	Market value Added	MVA
بطاقة الأداء المتوازن	Balanced Scorecard	BSC
مسح الوصول المالي	Financial Access Survey	IMF FAS
ماكينة الصراف الآلي	automatic teller machine	ATM
بنك التنمية المحلية	Banque de développement local	BDL
البنك الوطني الجزائري	Banque nationale d'Algérie	BNA
بنك باريس الوطني	Banque Nationale de Paris Paribas	BNP Paribas
المؤسسة العربية المصرفية	Arab Banking Corporation	ABC